

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

أثر العبء الضريبي على الأداء المالي

للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسات (صيدال-الروبية-المؤسسة الوطنية للحصى)

للفترة (2012-2016)

إشراف الأستاذ:

الدكتور هشام الواعر

إعداد الطلبة:

زكرياء لقريني

مروة خلة

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى

عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

سورة التوبة، الآية: 105

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي عملي المتواضع

الى معنى الحب والحنان والتفاني، الى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

أمي الغالية

الى من أستمد منه قوتي واستمراريتي، من ألبسني ثوب مكارم الاخلاق والادب وسهر وتعب

وتحمل مشاق الحياة من أجل راحتي وهنائي من كل قدوة أقتدي بها، اليك

أبي العزيز حفظه الله وأطال لنا في عمره

الى من تربيته معهم وترعرعت بجانبهم أعمامي وعماتي، أخوالي وخالاتي، وأخواتي:

خالد، علي، آدم، فارس، سارة، نور الهدى

الى رفيقة دربي: ايمان، مروة، شمس

الى كل من أحبهم قلبي ولم يذكرهم قلبي

مروة



شكر و عرفان

الحمد لله الذي اعاننا على هذا العمل حمدا كثيرا طيبا مباركا.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للدكتور الواعر هشام لما قدمه لنا من توجيهات

ونصائح قيمة بجهد وعمل دؤوب.

الى كل من علمني ودرسني في كل الاطوار من معلمين وأساتذة ودكاترة.

الى كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة من بعيد او قريب.

نسأل الله العلي العظيم ان يوفقنا في مشوارنا العملي بعد

ان وفقنا في مسارنا العلمي.

زكرياء

فهرس المحتويات

الصفحة	عنوان المحتوى
-	البسمة
-	اهداء
-	شكر وعرهان
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول والاشكال
أ	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: العبء الضريبي
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: ماهية الضريبة
3	المطلب الأول: مفهوم الضريبة
4	المطلب الثاني: خصائص واهداف الضريبة
6	المطلب الثالث: قواعد الضريبة
8	المبحث الثاني: التنظيم الفني للضريبة
8	المطلب الأول: وعاء الضريبة
11	المطلب الثاني: تحديد مقدار الضريبة
12	المطلب الثالث: تسديد الضريبة
14	المبحث الثالث: العبء الضريبي وطرق قياسه
14	المطلب الأول: المفاهيم العامة للعبء الضريبي
18	المطلب الثاني: طرق قياسه
22	خاتمة الفصل
23	الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
24	مقدمة الفصل
25	المبحث الأول: مدخل للأداء
25	المطلب الأول: مفهوم الأداء ومكوناته
27	المطلب الثاني: أنواع الأداء
29	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء
32	المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

فهرس المحتويات

32	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته
34	المطلب الثاني: معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي
48	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
50	المطلب الرابع: أثر الضريبة على مردودية المؤسسة
54	المبحث الثالث: التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية
54	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
55	المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية
57	خاتمة الفصل
58	الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسات (صيدال-روبية-المؤسسة الوطني للحصى)
59	مقدمة الفصل
60	المبحث الأول: عرض مختصر للمؤسسات موضوع الدراسة
60	المطلب الأول: التعريف بمجمع صيدال
62	المطلب الثاني: تقديم شركة الروبية
63	المطلب الثالث: تقديم المؤسسة الوطنية للحصى (الجزائر)
66	المبحث الثاني: دراسة العبء الضريبي والمردودية لكل مؤسسة
66	المطلب الأول: دراسة العبء الضريبي والمردودية لمجمع صيدال للفترة (2012 – 2016)
74	المطلب الثاني: دراسة العبء الضريبي والمردودية لشركة الروبية لفترة (2012-2016)
81	المطلب الثالث: دراسة العبء الضريبي والمردودية للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2012-2016)
90	المبحث الثالث: استخراج أثر العبء الضريبي على مردودية كل مؤسسة
90	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على المردودية
91	المطلب الثاني: أهمية الضريبة في التأثير على المردودية
96	خاتمة الفصل
97	الخاتمة العامة
100	قائمة المراجع
108	الملاحق

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول يوضح الميزانيات المختصرة لمؤسسة صيدال لسنتي (2012 – 2013)	66
2	جدول يوضح الميزانيات المختصرة لمؤسسة صيدال لسنوات (2014 – 2016)	67
3	جدول يوضح حساب النتائج لمجمع صيدال للسنوات (2012 – 2014)	68
4	جدول يبين حساب النتائج لمجمع صيدال لسنتي (2015 – 2016)	69
5	جدول يوضح معدل العبء الضريبي لمؤسسة صيدال للفترة (2012-2016)	70
6	جدول يبين قيمة الأصول الاقتصادية لمؤسسة صيدال للفترة (2012-2016)	71
7	جدول يوضح معدل المردودية الاقتصادية لمؤسسة صيدال للفترة (2012-2016)	72
8	جدول يوضح معدل المردودية المالية لمؤسسة صيدال للفترة (2012-2016)	73
9	جدول يبين الميزانية المختصرة لمؤسسة روية لسنتي (2012-2013)	74
10	جدول يبين الميزانيات المختصرة لمؤسسة روية للسنوات (2014-2016)	75
11	جدول يوضح حساب النتائج لشركة روية للسنوات (2012 – 2014)	76
12	جدول يوضح حساب النتائج لشركة روية لسنتي (2015-2016)	77
13	جدول يوضح معدل العبء الضريبي للفترة (2012-2016)	78
14	جدول يبين قيمة الأصول الاقتصادية لمؤسسة الرويبة للفترة (2012-2016)	79
15	جدول يوضح معدل المردودية الاقتصادية لمؤسسة الرويبة للفترة (2012-2016)	79
16	جدول يوضح معدل المردودية المالية لمؤسسة الرويبة للفترة (2012-2016)	80
17	جدول يوضح الميزانيات المختصرة للمؤسسة الوطنية للحصى لسنوات (2012-2014)	82
18	جدول يوضح الميزانيات المختصرة للمؤسسة الوطنية للحصى لسنتي (2015-2016)	83
19	جدول يوضح حساب النتائج للمؤسسة الوطنية للحصى للسنوات (2012-2014)	84
20	جدول يوضح حساب النتائج للمؤسسة الوطنية للحصى لسنتي (2015-2016)	85
21	جدول يوضح معدل العبء الضريبي للفترة (2012-2016)	86
22	جدول يبين قيمة الأصول الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2012-2016)	87
23	جدول يوضح معدل المردودية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2012-2016)	87
24	جدول يوضح معدل المردودية المالية للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2012-2016)	88
25	جدول يوضح معدل العبء الضريبي الجزئي لمؤسسة صيدال للفترة (2012-2016)	91

قائمة الجداول والاشكال

92	جدول يوضح معدل العبء الضريبي الجزئي لمؤسسة صيدال للفترة (2012-2016)	26
93	جدول يوضح معدل العبء الضريبي الجزئي لمؤسسة الرويبة للفترة (2012-2016)	27
93	جدول يوضح معدل العبء الضريبي الجزئي لمؤسسة الرويبة للفترة (2012-2016)	28
94	جدول يوضح معدل العبء الضريبي الجزئي للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2012- 2016)	29
95	جدول يوضح معدل العبء الضريبي الجزئي للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2012- 2016)	30

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
70	تغيرات معدل العبء الضريبي الإجمالي خلال الفترة (2016-2012)	1
72	منحنى يوضح تغيرات معدل المردودية الاقتصادية للفترة (2016-2012)	2
73	منحنى بياني يوضح تغيرات معدل المردودية المالية للفترة (2016-2012)	3
78	منحنى يوضح تغيرات معدل الضريبة الإجمالي للفترة (2016-2012)	4
80	منحنى بياني يوضح تغيرات المردودية الاقتصادية للفترة (2016-2012)	5
81	منحنى يوضح تغيرات معدل المردودية المالية للفترة (2016-2012)	6
86	منحنى بياني يوضح تغيرات معدل الضريبة الإجمالي للفترة (2016-2012)	7
88	منحنى يوضح تغيرات معدل المردودية الاقتصادية للفترة (2016-2012)	8
89	منحنى يوضح تغيرات معدل المردودية المالية للفترة (2016-2012)	9

المقدمة العامة

تسعى المؤسسات الاقتصادية لاتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أداءها ووضعيتها التنافسية في ظل انفتاح العالم الخارجي، حيث تعمل المؤسسات على تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها ضمان استمرارها وبقائها في مجال نشاطها، وذلك يتطلب معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية، والتنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها، اعتمادا على التسيير الجيد والذي يعمل على تحكّم في مختلف التكاليف، ومنها التكاليف الضريبية، لان الضريبة تعتبر عبئاً على عائق المؤسسة، وللضريبة انعكاسات وتأثيرات اقتصادية ومالية على متغيرات الاقتصاد الكلي، كما يمتد تأثيرها على مستوى الاقتصاد الجزئي بصورة مباشرة الى الاعوان الاقتصاديين.

وتعتبر المؤسسة وحدة اقتصادية تهتم بالتسيير والتحكّم في مختلف الموارد المالية والبشرية، ولهذا على المؤسسة تحقيق اعلى مستوى للمردودية، والتي تعتبر من أولويات المؤسسات الاقتصادية، باعتبارها مؤشرا حقيقيا يسمح للمؤسسة بالحفاظ على رأس مالها أو قيمتها السوقية وتحسينها باستمرار، ومن اهم أنواعها التي تعبر بدقة عن الصحة المالية للمؤسسة نجد المردودية المالية والاقتصادية، اللتان بدورهما تتأثران بقيمة الضرائب المفروضة على المؤسسة.

ومما سبق يمكننا صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى تأثير العبء الضريبي على مردودية المؤسسة الاقتصادية؟

وحتى تتمكن من الإحاطة بكل الجوانب موضوع البحث قد ارتأينا تقسيم التساؤل الرئيسي الى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي:

- فيما تتمثل أهمية العبء الضريبي؟
- فيما تتمثل العلاقة بين العبء الضريبي والمردودية الاقتصادية والمالية؟
- ما طبيعة تأثير العبء الضريبي على مردودية المؤسسة الاقتصادية؟

1. الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- أهمية العبء الضريبي مرهونة بمدى أثر التكاليف الضريبية على مردودية المؤسسة؛
- تمارس الضرائب تأثير مباشر وغير مباشر على المردودية؛
- توجد علاقة عكسية بين العبء الضريبي والمردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

2. أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع الدراسة لعدة أسباب يمكن إنجازها فيما يلي:

- أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية باعتباره أساس لتصحيح الأخطاء والتطور المستمر؛
- تم اختيار الموضوع بحكم التخصص الذي ندرس فيه (مالية المؤسسة)؛
- الرغبة في اكتشاف معلومات ذات أهمية يمكن أن تستفيد منها المؤسسات.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في تشخيص العبء الضريبي وأثره على مردودية المؤسسة الاقتصادية، من اجل الحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية من عدمها في ظل وجود العبء الضريبي.

كذلك معرفة مدى قدرة الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الدولة على تشجيع النشاطات الاقتصادية.

4. أهداف الدراسة:

بالإضافة الى الإجابة عن التساؤل الأساسي في إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المتبناة فإن هذه الدراسة تهدف الى:

- معرفة ما هو العبء الضريبي وطرق قياسه؛
- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة وكيفية قياسه؛
- قياس مدى تأثير الذي يمكن أن يحدثه العبء الضريبي على مردودية المؤسسة الاقتصادية؛
- إتمام سد النقص الموجود في البحوث المتعلقة بأثر كل الضرائب التي تخضع لها المؤسسة على مردوديتها.

5. منهجية الدراسة:

بهدف الاستجابة لمتطلبات هذه الدراسة، فقد تمت الاستعانة بالمنهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة، بحيث اعتمدنا على "المنهج الوصفي التحليلي" عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع على مستوى الفصل الأول والثاني من هذه الدراسة، ولوصف التغيرات والتطورات التي طرأت على المؤسسات محل الدراسة، بالإضافة الى تحليل مختلف النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي من الدراسة.

6. طرق جمع البيانات:

لقد اعتمدنا في الحصول على بيانات الدراسة على الكتب الخاصة باختصاصنا وهو المالية كما اعتمدنا أيضا على بعض الكتب الأجنبية والملتقيات والمجلات الخاصة بموضوعنا.

اما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على القوائم المالية الخاصة بكل مؤسسة حيث تم احتساب معدل العبء الضريبي وقيم المردودية الاقتصادية والمردودية المالية على العلاقات الخاصة بهما.

7. حدود الدراسة:

تم تحديد إطار دراستنا للموضوع في العناصر الآتية:

- الحدود الموضوعية: سيتم التركيز على تبيان أثر العبء الضريبي ونعني هنا الضرائب المباشرة فقط على المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسة،
- الإطار المكاني: انحصرت دراستنا الميدانية على مستوى المؤسسات الثلاثة: مجمع صيدال، شركة روية، الشركة الوطنية للحصى.
- الإطار الزمني: تتعلق الحدود الزمنية، في الفترة الممتدة من سنة 2012 الى غاية سنة 2016، ويعود سبب اختيار هذه الفترة لتوفر البيانات التي تسمح بإجراء الدراسات التطبيقية.

8. الدراسات السابقة:

لقد ظهرت عدة دراسات تتناول بعض الأجزاء من موضوع دراستنا، الا انها لم تكن شاملة كما هو موضح في بحثنا هذا، نذكر منها:

✓ دراسة زكراوي عبد القادر تحت عنوان " أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الحضنة"، البحث عن مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة لسنة 2016/2017، وكانت إشكالية البحث كالتالي: ما هو أثر التسيير الجبائي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

حيث حاول الباحث شرح العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي وكيفية مساهمته في تحسينه، ومعرفة هل التسيير الجبائي الجيد في المؤسسة يسمح بتخفيض التكاليف الجبائية وحمايتها من المخاطر الجبائية،

وتوصل الى ان التسيير الجبائي يسمح بتخفيض التكاليف الجبائية ولكنه لا يمارس بفاعلية أكبر وتوصل أيضا ان التسيير الجبائي يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛

✓ دراسة زاوش خولة تحت عنوان "أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة، دراسة حالة حضنة للحليب للفترة (2011-2015)"، البحث عبارة عن مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، بجامعة المسيلة لسنة 2016/2017، وكانت الإشكالية حول: مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة؟

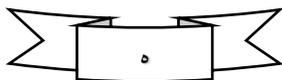
حيث حاولت الباحثة معرفة كيفية تأثير الضريبة على أرباح الشركات على اختيار الهيكل التمويلي لمؤسسة الحضنة وهل تساهم التحفيزات الجبائية في تخفيف العبء الجبائي على المؤسسة، وتوصلت انه الزيادة في حجم الضرائب يؤثر بشكل مباشر على النتيجة والقرارات التمويلية للمؤسسة وأيضا مساهمة التحفيزات الجبائية في تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات؛

✓ دراسة الحجار مبروكة تحت عنوان "أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف"، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة لسنة 2005/2006، وكانت الإشكالية كالتالي: ما هو أثر السياسة الضريبية في الجزائر على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة؟

حيث حاولت الباحثة شرح العلاقة بين الضريبة والاستثمار، كما تعرضت لأثر الإصلاحات الضريبية على اهم العوامل المرتبطة بالاستثمار في المؤسسة، وتوصلت انه للإعفاءات الضريبية أثر إيجابي على خزينة المؤسسة، من خلال التأثير على النتيجة الصافية للمؤسسة حيث تعتبر هذه الأخيرة مصدر لإعادة الاستثمار؛

✓ دراسة إسحاق خديجة تحت عنوان "دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر"، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بجامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان لسنة 2011/2012، وكانت الإشكالية كالتالي: كيف يمكن للسياسة الضريبية ان تساهم في خلق بيئة ملائمة لدعم وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

حيث حاولت الباحثة شرح مفهوم للسياسة الضريبية التي رسمتها الجزائر، والعلاقة بين المحيط الضريبي وبيئة اعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والهدف من الدراسة هو كيفية جعل الضرائب باعتبارها جزءا هاما



من المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أداة لتحفيز و دفع الاستثمار في نسيج هذه المؤسسات وزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تطرقها لأثر الضرائب المباشر التي تخضع لها المؤسسة الاقتصادية على مردوديتها ومعرفة طبيعة هذا الأثر وأهميته بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة.

9. هيكل البحث

من أجل الامام والاحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحقيق أهدافه المرجوة، والاجابة على الإشكالية المطروحة، ومن ثم اختبار صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بتقسيم الدراسة حسب خطة متوازنة الى ثلاث فصول، الفصل الأول بعنوان العبء الضريبي، نتناول من خلاله الى مفهوم الضريبة ثم الإطار النظري الخاص بالضريبة وصولا الى التعريف بمفهوم العبء الضريبي وطرق قياسه.

اما الفصل الثاني أدرج تحت عنوان الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، تطرقنا فيه الى مفهوم الأداء ومكوناته والعوامل المؤثرة فيه، لنواصل بعد ذلك التعريف بالأداء المالي للمؤسسة ومؤشرات قياسه والعوامل المؤثرة فيه لنختم الجانب النظري بالتحليل المالي في المؤسسة.

اما الفصل الثالث فقد خصصناه للجانب التطبيق، حيث حاولنا تبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة، ثم حاولنا عرض القوائم المالية الخاصة بكل مؤسسة واستخراج أثر العبء الضريبي على مردودية المؤسسات محل الدراسة.

10. صعوبات الدراسة:

كأي دراسة أخرى فان دراستنا هذه أيضا لا تخلو من الصعوبات والمتمثلة في:

- قلة المراجع المتعلقة بالعبء الضريبي؛
- حداثة الموضوع وصعوبة دراسته؛
- عدد المؤسسات محل الدراسة والذي يتطلب مجهود إضافي لدراستها.

الفصل الأول: العبء الضريبي

مقدمة الفصل:

تعد الضرائب أهم الأعباء التي تتحملها المؤسسة، باعتبارها اقتطاع نقدي تفرضه الهيئة الضريبية بصفة إجبارية بغرض تحقيق المصلحة العامة، كما أنها تعتبر كإيراد هام للدولة مما يؤدي إلى نشوء علاقة بين المؤسسة وإدارة الضرائب، حيث تقوم المؤسسة بمراقبة جبايتها بشكل دائم وذلك من خلال التأكد من تقديم التصريحات ومطابقتها مع المعلومات المحاسبية لتفادي العقوبات والغرامات.

كما تعتبر الضريبة جزء من استراتيجية المؤسسات وهي بالتالي ملزمة بدفع الضريبة وهي عبء لا يمكن للمؤسسة استرجاعه، كما تعتبر أيضا من المتغيرات الموجودة في المؤسسة والتي لا مفر منها.

سنحاول في هذا الفصل تقديم بعض المفاهيم المتعلقة بالضريبة والعبء الضريبي وطرق قياسه وسنتناول هذا الفصل في ثلاث مباحث مقسمة كما يلي:

المبحث الأول: ماهية للضريبة.

المبحث الثاني: التنظيم الفني للضريبة.

المبحث الثالث: العبء الضريبي وطرق قياسه.

المبحث الأول: ماهية للضريبة

تعتبر الضريبة مساهمة إلزامية من المؤسسة للدولة وعبئ غير مرغوب فيه بالنسبة للمؤسسة، وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على مفهوم الضريبة وأهدافها وأهميتها بالنسبة للمؤسسة كما سنتطرق كذلك الى وظائفها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة

هناك عدة تعاريف للضريبة يمكن أخذ أكثر التعاريف شيوعا والمتمثلة في:

الضريبة اقتطاع نقدي جبري يتحمله المكلفون بصفة نهائية وبدون مقابل، وهي أداة مالية تلجأ إليها الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة من اجل تغطية الأعباء العامة وتحقيق أهدافها على مقتضى ايدولوجياتها.¹

الضريبة استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية، بطريقة نهائية، وبلا مقابل يقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة.²

الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، ومساهمة منه في تكاليف والأعباء العامة، دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.³

الضريبة اقتطاع مالي من ثروة الأشخاص تقوم به الدولة عن طريق الجبر دون مقابل يحققه دافعها وذلك بهدف تحقيق غرض عام.⁴

اتفقت هذه التعريفات على النقاط التالية:

- ✓ أن السلطة او الدولة هي التي تقوم بفرض الضريبة؛
- ✓ الاقتطاع يكون نقدا أي يتم عن طريق سيولة نقدية؛
- ✓ تجمعها او تحصلها الدولة؛
- ✓ تحقق منافع عامة بتنفيذ السياسة المالية للدولة؛

¹ عبد الغافور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 238.

² احمد زهير شامية، خالد شحاتة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2012، ص 146.

³ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 14.

⁴ خليل عواد أبو الحشيش، المحاسبة الضريبية، دار جامد، الأردن، 2004، ص 17.

✓ تغطي الضريبة جزء من النفقات العامة للدولة.

ومنه يمكن إعطاء تعريف شامل للضريبة:

الضريبة هي اقتطاع مالي نقدي تقوم الدولة او تقتطعه الدولة بشكل اجباري، تفرضه على المكلفين بها وبدون مقابل وبصفة نهائية من اجل تغطية جزء من نفقاتها العامة.

المطلب الثاني: خصائص واهداف الضريبة

أولاً: خصائص الضريبة

للضريبة عناصر أو خصائص هي:

الضريبة التزام نقدي: خلافا لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا، وذلك نتيجة لعدم سيادة الاقتصاد النقدي، ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف.

الضريبة فريضة جبرية: الضريبة تفرض جبرا أي أن المكلف ليس حرا في دفعها، بل ان السلطات العامة هي التي تحدد مقدار الضريبة وكيفيةها وموعد دفعها، لذلك الضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد، وهذا ما يميزها عن غيرها من الارادات المالية الأخرى كالرسوم والقروض الاختيارية.

الضريبة تفرض من قبل الدولة: ان الضريبة لا يمكن ان تفرض او تعدل او تلغى الا بالقانون، فالإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذ إرادة السلطة العامة لا يحق لها جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المختصة.

الضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين: ان الضريبة تطرح على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرتهم المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الافراد وفق قدرتهم التكليفية، وهذا ما نادى به ادم سميث، بقاعدة العدالة أي ان يسهم كل افراد المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعا لمقدرتهم النسبية على الدفع.

تفرض الضريبة بلا مقابل: ان المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل مقابلها على نفع خاص به، فهو يدفع الضريبة بصفته في الجماعة السياسية وليس بمعنى ذلك ان دافع الضريبة لا يستفيد منها، بل العكس من ذلك فإنه يستفيد من الإيرادات الضريبية على المرافق العامة.¹

¹ احمد زهير شامية، خالد شحاتة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 146.

الضريبة تؤدي لتغطية الأعباء العامة وتحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية: من خلال الدور الذي تؤديه في تمويل الخزينة العمومية، ودورها في تحفيز الاستثمارات وفي إعادة توزيع الدخل الوطني.¹

ثانيا: أهداف الضريبة

الأهداف المالية: بمعنى الحصول على أموال (الضرائب كمصدر للإيرادات العامة) لتغطية النفقات العامة، ونحن نعلم ان أي التزام بنفقة لا بد ان يكون له مصدر تمويل فالضرائب تعد من اهم هذه المصادر.²

الأهداف الاجتماعية: تعمل الضريبة على تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية وأهمها:

- تخفيف حدة التفاوت بين الدخل والثروات المرتفعة، وذلك بأن تعتمد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخل والثروات المرتفعة ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخل المنخفضة، ويتم ذلك من خلال التصاعدية على الدخل.
- جلب أكبر قدر ممكن من المساكن بهدف التخفيف من أزمة السكن وذلك بإعفاء مداخيل الكراء من الضريبة أو منحها تخفيض.³

الأهداف الاقتصادية: تستخدم الضرائب لتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب اثناء الانكماش الاقتصادي وامتصاص القوة الشرائية لدى الافراد في حالة التضخم، او كأداة لتشجيع بعض أنواع النشاط الاقتصادي عن طريق اعفاء النشاط من الضريبة او تخفيضها على نتيجة النشاط او اعفاء المواد الأولية اللازمة للقيام بهذا النشاط، كما قد تهدف الضريبة الى تشجيع شكل من اشكال الاستغلال، كما في حالة تشجيع اندماج المشروعات بإعفائها من الضريبة او تخفيض الضريبة عليها.⁴

الأهداف السياسية: أي ان الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول، وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمالا للضريبة لأهداف سياسية، كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة (اليابان، الولايات المتحدة الامريكية).⁵

¹ مهدي محفوظ، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، لبنان، 2005، ص 303.

² طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 49.

³ حميدة بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 13.

⁴ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون تاريخ، ص 221.

⁵ حميدة بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المطلب الثالث: قواعد الضريبة

أولاً: قاعدة العدالة او (المساواة في المقدرة التكليفية)

حسب هذه القاعدة فإن كل الافراد المكلفين بدفع الضريبة ملزمون بدفع الضريبة ولكن حسب مقدرتهم التكليفية، ومن لا دخل له فهو معفى من ذلك، وكتب آدم سميث في هذا الصدد قائلاً: " يجب ان يساهم كل افراد المجتمع في نفقات الدولة حسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة".

ونلاحظ الان ان اغلب الدول قد اخذت بهذا المبدأ، وقامت بتطبيق الضريبة التصاعدية وإقرار الإعفاءات العائلية والحد الأدنى اللازم للمعيشة.¹

ثانياً: قاعدة اليقين

يقصد بها ان تكون الضريبة محددة بصورة قاطعة دون أي غموض او ابهام، والهدف من ذلك ان يكون المكلف متيقناً بمدى التزامه بأدائها بصورة واضحة لا لبس فيها، ومن ثم يمكنه ان يعرف مسبقاً موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها ومعدلها وكافة الاحكام القانونية المتعلقة بها وغير ذلك من المسائل التقنية المتعلقة بالضريبة الى جانب معرفته لحقوقه نحو إدارة الضرائب والدفاع عنها، حيث ان عدم الوضوح يؤدي الى حذر المكلفين من النظام الضريبي.²

ثالثاً: قاعدة الملائمة في الدفع

والذي يعني ملائمة الضريبة عند دفعها لظروف دفعها، بحيث يتم فرضها في الوقت والطريقة التي تتناسب وتلائم رغبة المكلف وظروفه بدرجة أكبر وتتيح إمكانية دفعها من قبله، بحيث تكون أوقات تحصيلها تتناسب مع حصول المكلف على دخله او إيراداته وعوائده، كما ان الضرائب التي تفرض على دخول الموظفين تكون ملائمة في حالة استقطاعها من رواتبهم الشهرية، بدلا من تجميعها وتحصيلها في نهاية السنة بحيث تشكل عبئاً قد يصعب عليهم تحمله.³

¹ محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 19.

² محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 10.

رابعاً: قاعدة الاقتصاد في النفقة

مفاد هذه القاعدة بأن يجب على الدولة ان تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات، حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل الخزينة العمومية أقل ما يمكن، إذ يجب مراعاة تكاليف الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمسائل الفنية للضريبة (تحديد الوعاء، ربط الضريبة، تحصيل الضريبة، الرقابة...) فتعدد وكثرة الإجراءات يزيد من نفقات الجباية وبالتالي ينخفض حجم الإيرادات.¹

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 40.

المبحث الثاني: التنظيم الفني للضريبة

نقصد بالتنظيم الفني للضريبة، مختلف الإجراءات والخطوات التي يجب اتباعها من اجل الحصول على مبلغ الضريبة، انطلاقا من الوعاء الضريبي وصولا الى حق المكلف بالظعن في أحد مراحل سير الضريبة.

المطلب الأول: وعاء الضريبة

نقصد بوعاء الضريبة من تفرض عله الضريبة او من يتحمل الضريبة سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباريا.¹

ويعرف وعاء الضريبة أيضا " على انه مجموع العمليات التي تهدف الى البحث وتحديد المادة الخاضعة للضريبة والأساس الخاضع للضريبة.²

وتقتضي دراسة وعاء الضريبة التطرق الى:

- اختيار المادة الخاضعة للضريبة؛
- تقدير المادة الخاضعة للضريبة.

أولا: اختيار المادة الخاضعة للضريبة

ونعني به اختيار موضوع او محل الضريبة، وقد يكون موضوع الضريبة مالا او تصرفا او نشاطا معيناً، او حتى شخصا.³

وبناء على هذا فإن الضرائب تقسم من حيث وعائها الى:

- نظام الضريبة الوحيدة ونظام الضرائب المتعددة؛
- نظام الضرائب على الأشخاص ونظام الضرائب على الأموال؛
- نظام الضرائب المباشرة ونظام الضرائب غير المباشرة

¹ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 134.

² محمد هو، منور أوسرير، محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2009، ص 38.

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 134.

• الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة

1. **الضريبة الوحيدة:** ويقصد بنظام الضريبة الوحيدة ذلك النظام الضريبي الذي تعتمد فيه الدولة على ضريبة واحدة للحصول على كل ما تحتاجه من المكلفين، أو ضريبة أساسية واحدة مع وجود بعض الضرائب الأخرى قليلة الأهمية.
2. **الضرائب المتعددة:** يقوم نظام الضرائب المتعددة على أساس فرض الدولة لعدد من الضرائب الأساسية التي يكمل بعضها البعض، كفرض ضرائب على الدخل أو على تملك الأموال أو على تداولها واستهلاكها، والحقيقة أن أغلب دول العالم اليوم تأخذ بنظام تعدد الضرائب.¹

• الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال

1. **الضرائب على الأشخاص:** ويقصد بالضرائب على الأشخاص، أن يكون الإنسان ذاته هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة، فتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة، بغض النظر على امتلاكهم الثروة.²
2. **الضرائب على الأموال:** وهنا تنصب الضريبة على ما يملكه الفرد من أموال داخل المجتمع، ممثلة في رأس ماله أو دخله، وأخذة أشكالاً عديدة من حيث تحديد الوعاء الخاضع للضريبة والواقعة المنشأة لها.³

• الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

1. **الضرائب المباشرة:** وهي تلك الضرائب التي تفرض على المال مباشرة بمعنى أن أساسها أو وعائها، هو مال معين بالذات كالدخل والربح.⁴
- ومن بين الضرائب المباشرة الضرائب على أرباح الشركات.
2. **الضرائب غير المباشرة:** وهي تلك الضرائب التي تفرض على الأموال ولكن بمناسبة قيام الأشخاص ببعض التصرفات، وأغلب هذه التصرفات هي الإنفاق، ولهذا تسمى في الفقه الحديث بالضريبة على الإنفاق.⁵

¹ منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، الطبعة الأولى، 1991، ص 121.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 134.

³ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 51.

⁴ حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2001، ص 53.

⁵ المرجع السابق، ص 54.

ثانيا: تقدير المادة الخاضعة الضريبية

تقدر المادة الخاضعة للضريبة بإحدى الطريقتين:

1. الطريقة المباشرة:

وهنا يقوم المكلف بالضريبة او طرف آخر، بتقديم تصريح الى إدارة الضرائب، ويمكن توضيح ذلك كما

يلي:¹

- التصريح المقدم من طرف المكلف:

حسب هذه الطريقة يلتزم المكلف بتقديم إقرار(تصريح) للإدارة الضريبية، عن نتيجة أعماله، كما هو مثبت في دفاتره ومستنداته، وتصطدم هذه الطريقة بإمكانية لجوء الممول للتقليل من قيمة المادة الخاضعة للضريبة المصرح بها، وبذلك يتهرب جزئيا من الضريبة وعليه يخضع القانون الضريبي تصريحات الممولين لرقابة الإدارة الضريبية للتأكد من صحتها.

- التصريح المقدم للغير:

بمقتضى هذه الطريقة تلزم الإدارة الضريبية، شخصا آخر غير المكلف بتقديم تصريح، يحدد فيه مقدار دخل المكلف الأصلي الخاضع للضريبة، والأصل في ذلك أن يكون هذا الغير مدينا للممول بمبالغ، تعتبر من ضمن الدخل الخاضع للضريبة.

2. الطريقة غير المباشرة:

وهنا تعمل الإدارة الضريبية على تقدير المادة الخاضعة للضريبة وفقا لعدة معايير ومؤشرات وفقا للطرق التالية:

- طريقة المظاهر الخارجية:

وهنا تعمل الإدارة الضريبية على تقدير المادة الخاضعة للضريبة على أساس عدد المظاهر الخارجية (مثل القيمة الإيجارية، عدد العمال، عدد السيارات، سكن الممول....) التي يمكن الوقوف عليها وتعبر

¹ حميدة بوزيدة. مرجع سبق ذكره، ص 33.

بشكل سليم عن ثروة المكلف، وهنا لا تفرض الضريبة على أساس المادة الخاضعة للضريبة، وإنما وفقاً للمظاهر الخارجية.¹

– طريقة التقدير الجزافي:

وفقاً لهذه الطريقة يتم تقدير المادة الخاضعة للضريبة بطريقة مباشرة جزافية، فتلجأ الإدارة الضريبية إلى تقدير الوعاء الضريبي بناءً على بعض القرائن والأدلة التي يفترض ارتباطها بالمادة الخاضعة للضريبة والتي قد تستحضرها الإدارة الضريبية أو يقدمها المكلف نفسه.²

– طريق التقدير الإداري المباشرة:

وفي ظل هذه الطريقة تتولى الإدارة الضريبية بنفسها تقدير المادة الخاضعة للضريبة، مستعينة بكافة الوسائل التي تمكنها من ذلك فتقوم بالتحريات، التردد على أماكن نشاط المكلف، فحص دفاتره، واستجوابه ثم تقوم بتقدير الوعاء الضريبي على هذا الأساس.³

المطلب الثاني: تحديد مقدار الضريبة

يتم تحديد الضريبة بواسطة سعر معين يفرض على المادة الخاضعة للضريبة⁴. ويتحدد سعر الضريبة وفقاً لمنهجين هما:⁵

أولاً: الضريبة النسبية

ويقصد بها تلك الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت، مهما كان حجم المادة الخاضعة للضريبة، ومن أمثلة ذلك الضريبة على أرباح الشركات، الريم على القيمة المضافة.... إلخ.

ثانياً: الضريبة التصاعدية

وتعني ارتفاع المعدل مع تزايد حجم المادة الخاضعة للضريبة وتأخذ الشكلين التاليين:

¹ محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 129.

² حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص 188.

³ المرجع السابق، ص 192.

⁴ محمد جمال ذنبيات، مرجع سبق ذكره، ص 131.

⁵ هميدة بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 25-27.

– التصاعدية الاجمالية:

وفق هذه الحالة يتم تقسيم دخول الممولين الى عدة طبقات، وترتب هذه الأخيرة تصاعديا، ثم تفرض الضريبة بمعدل متزايد كلما انتقلنا الى طبقة أكبر.

– التصاعدية بالشرائح:

تجنبنا لعيوب التصاعدية الاجمالية، وجد نمط التصاعدية بالشرائح، ويتضمن هذا الأسلوب اعفاء الحد الأدنى الضروري للمعيشة، أي مراعاة أوضاع المكلف الشخصية، ويتم تقسيم الدخل الى شرائح ثم تفرض الضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة الى أخرى، من امثلة ذلك الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لبعض الشرائح.

المطلب الثالث: تسديد الضريبة

بعد ان تنتهي الإدارة الضريبية من تحديد مقدار الضريبة الواجبة الدفع تقوم بتحصيلها لصالح الخزينة العمومية.

وتتم عملية التحصيل بعدة طرق أهمها:¹

أولا: طريقة التوريد المباشرة

وحسب هذه الطريقة يتم الدفع مباشرة من طرف المكلف، حيث بعد أن يتم تحديد دين الضريبة تخطر الإدارة الضريبية المستحقة عليه، وميعاد الدفع والإجراءات التي يجب اتباعها بتوريد قيمة الضريبة الى الجهة المختصة (قباضة الضرائب) في الميعاد او المواعيد المذكورة.

وتأخذ عدة اشكال وهي:

- دفع قيمة الضريبة دفعة واحدة؛
- دفع قيمة الضريبة على عدة أقساط، بحيث يكون تقسيط دين الضريبة محمدا بنص قانوني؛
- شراء طوابع الدمغة ولصقها على العقود والشهادات والمحركات...إلخ.

¹ حميدة بوزيدة، مرجع اسبق ذكره، ص-ص 35-37.

ثانيا: طريقة الأقساط المقدمة مسبقا

وفقا لهذه الطريقة، يكون للمول من الخبرة ما يمكنه من تقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام بطريقة تقريبية، ما يجعله يقوم بتوريد المبالغ في شكل دفعات (شهرية، ثلاثة أشهر...) مقدما تحت حساب الضريبة، إلا ان التشريعات الضريبية تلجأ الى عدم ترك حرية الاختيار للممولين في اتباع هذا الأسلوب، فتنص على ضرورة تسديد الضريبة على أقساط مقدمة يتولى التشريع طريقة احتساب عددها ومقدارها ومواعيد دفعها. وفي نهاية العام تتولى الإدارة الضريبية تحديد دين الضريبة، ثم تقوم بعملية التسوية على أساس ما دفعه من أقساط خلال السنة، فتطالبه بدفع ما تبقى عليه او ترد له قيمة الضريبة او ترحل هذا المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبة في السنة الموالية.

ثالثا: طريقة الحجز من المنبع

وحسب هذه الطريقة يلزم القانون جهة معينة، او شخصا معيناً بتحصيل الضريبة من الممول، وتوريدها الى الخزينة العمومية.

وتعتبر الطريقة الأخيرة أحسن، اذ تعمل على تزويد الخزينة العمومية بإيرادات ضريبية مستمرة، وتعمل على اقتطاع مبلغ الضريبة في الفترة التي يحمل فيها المكلف على الدخل، وتقلل من إمكانية التهرب الضريبي لدى الممولين، وتخفف من حساسيتهم اتجاه الضريبة، ولكن يصعب تطبيقها على جميع أنواع الضرائب وتبقى مقتصرة على بعض الضرائب فقط مثل الضرائب المباشرة.

المبحث الثالث: العبء الضريبي وطرق قياسه

للعبء الضريبي تأثير على المؤسسة بصفة عامة وعلى أدائها المالي بصفة خاصة، فالمؤسسة تتأثر اتجاه أي اقتطاع ضريبي يمس موجوداتها، إذ إن الضغط الضريبي العالي الذي قد تتعرض له في بعض الأحيان قد يؤدي إلى أحداث اختلال في نشاطها.

المطلب الأول: المفاهيم العامة للعبء الضريبي

أولاً: مفهوم العبء الضريبي

1. من المنظور الاقتصادي الكلي:

يعرف العبء الضريبي على مستوى الاقتصاد الكلي: على أنه "ذلك التأثير الذي تحدثه فرض الضرائب المختلفة، والذي يختلف تبعاً لحجم الاقتطاعات من جهة، وصورة التركيب الفني للهيكلة الضريبي من جهة أخرى"¹.

2. من المنظور الاقتصادي الجزئي:

وأما على مستوى المؤسسة يعرف على أنه "مختلف الآثار التي تحدثها الاقتطاعات الضريبية والتي تؤثر على نشاط المؤسسة أي مدى قدرة المؤسسة على تحمل الضريبة"².

ويعرف أيضاً على أنه "جميع الضرائب والرسوم المنصوص عليها وفق النظام الجبائي أي كل ما احتواه النظام الجبائي الجزائري من ضرائب ورسوم التي تتحملها المؤسسة منذ نشأتها وطوال حياتها وبصفة دورية"³.

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للعبء الضريبي كالآتي: "هو قدرة المؤسسة الاقتصادية على تحمل الآثار التي تحدثها جميع الضرائب والرسوم التي يفرضها النظام الجبائي الجزائري منذ نشأتها وطوال حياتها حيث تعمل المؤسسة على تجنب الاقتطاعات الضريبية والرسوم المفروضة عليها عن طريق تحميل كل أو جزء منها (الضرائب والرسوم) لجهة أخرى أو التهرب منها بشكل مشروع أو غير مشروع".

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 135.

² كمال رزيق، بوعلام دهمون، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسة الاقتصادية واقع وافاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، أيام 29-30 نوفمبر، ص 8.

³ مريزق أسماء، دور المراجعة الجبائية في تدنية العبء الضريبي، مذكرة ماستر في المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص 22.

طبيعة العبء الضريبي في المؤسسة:

تعد الضرائب (ذات العلاقة بالنشاط الاستغلالي) سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من التكاليف المتغيرة التي تتقلب بما يتناسب وحجم المعاملات، حيث نلاحظ أن الضرائب التي تفرض على المؤسسات تتغير طردياً وتزيد قيمتها بزيادة نشاط المؤسسة ومعاملاتها وتنخفض بانخفاضها سواء تم احتسابها بشكل إجمالي أو بشكل جزئي، ذلك أنه غالباً ما تتعلق المادة الخاضعة للضريبة بقيمة رقم الأعمال أو حجم الإنتاج أو أرباح المؤسسات.

ثانياً: مواجهة المؤسسة للعبء الضريبي

تشكل الضريبة عبئاً مالياً يلقي على عاتق المؤسسة، لذا تعمل جاهدة لمواجهةته، تجنبه أو مقاومته، قصد إزالته أو التخفيف من حدته وهذا بانتهاج طرق قانونية أو بطرق أخرى غير قانونية، وأثناء مواجهة المؤسسة للعبء الضريبي تكون بصدد المفاضلة أو اختيار المزيج المناسب لها بين العناصر التالية:

- التكيف مع العبء الضريبي؛
- نقل العبء الضريبي؛
- التهرب الضريبي.

1. التكيف مع العبء الضريبي:

ونقصد بالتكيف مع العبء الضريبي مختلف التعديلات والتصرفات التي تقوم المؤسسة بإحداثها على مختلف أنشطتها ودخولها قصد تجنب أو تخفيض العبء الضريبي.

وتتمثل هذه التعديلات في تصرفات عديدة منها:¹

- تخفيض النشاط الإنتاجي الذي فرضت عليه ضرائب مرتفعة؛
- إضعاف الميل للاستثمار نتيجة انخفاض الأرباح بسبب فرض الضرائب، وتوجيه رؤوس أموالها نحو العمليات التجارية أو المضاربة؛
- تقليص حجم الاستهلاكات التي تخضع إلى الضرائب المرتفعة؛

¹ باشوندة رفيق، داني كبير معاشو، تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي وأساليب التحريض الجبائي، ملتقى وطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، أيام 12/11 مارس 2004، ص 48.

- الامتناع عن توظيف رؤوس الأموال في بعض الميادين الخاضعة لضرائب مرتفعة؛
- تعديل طرف الإنتاج والعلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين.

2. نقل العبء الضريبي: ويقصد بنقل العبء الضريبي أنه عملية اقتصادية يقوم بواسطتها المكلف بالضريبة

بنقل جزء من العبء الضريبي أو كله الى شخص آخر مستعينا في ذلك ببعض القوى الاقتصادية، ولنجاح عملية نقل العبء الضريبي يتعين توفر شرطين هما:¹

- أن يكون مطرح الضريبة سلعة ينتجها المكلف القانوني أو خدمة يقوم بها بقصد مبادلتها؛
- أن يكون رفع ثمن السلعة او الخدمة ممكنا ويتعلق تحقيق هذا الشرط بموضوع تكوين الاثمان.

1.2. أشكال نقل العبء الضريبي:

يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال لنقل العبء الضريبي وهي:²

• النقل الكلي والنقل الجزئي:

وفي هذا الإطار يمكننا التمييز بين الحالات التالية:

- ضرائب لا يمكن نقل عبئها نهائيا، حيث لا تكون هناك معاملات بين الافراد تمكنهم من نقل العبء، ويتعلق الامر بالضرائب على أرباح الشركات... إلخ.
- ضرائب يمكن نقل عبئها جزئيا، ويتعلق الامر بالضرائب المفروضة على الأشخاص الذين يدخلون في معاملات مع الآخرين، يتمكنون من خلالها تحميل اثمان هذه المنتجات جزءا من الضريبة.
- ضرائب يمكن نقل عبئها بالكامل، وهي تلك الضرائب التي يمكن تضمينها كلية في الأسعار.

• النقل الامامي والنقل الخلفي:

- يكون النقل أماميا عندما تفرض الضريبة في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج او التداول، ويكون الممول قادرا على نقلها الى مرحلة تالية له، كأن يقوم المستورد او المنتج او البائع بنقل الضريبة التي دفعها الى المشتري عن طريق ادماجها في سعر البيع.
- ويكون النقل خلفيا عندما يتمكن دافع الضريبة من نقلها الى مرحلة سابقة له، كأن يقوم المنتج الذي دفع الضريبة بنقلها بالكامل الى عوامل الإنتاج المستخدمة في انتاج السلعة عن طريق خفض

¹ محمد جمال ذنبيات، مرجع سابق، ص-ص 153-154.

² عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص-ص 143-144.

أسعارها (تخفيض أجور العمال، أسعار المواد الأولية، فوائد القروض... إلخ) بمقدار الضريبة او جزء منها.

● النقل المقصود والنقل غير المقصود:

- يكون النقل مقصودا عندما يكلف المشرع الضريبي أشخاصا بدفع ضريبة معينة معتقدا قدرتهم على نقلها وينجحون في نقلها للغير.
- ويكون النقل غير مقصودا إذا كلف المشرع أشخاصا بضرائب معتقدا عدم قدرتهم على نقلها الى الغير، الا انهم نجحوا في عملية نقلها.

2.2. محددات نقل العبء الضريبي:

تتوقف عملية نقل العبء الضريبي على عدة محددات أهمها:¹

- الفن الضريبي وينصرف الى ثلاثة أمور وهي:
 - وعاء الضريبة ومدى قربه او بعده عن المبادلات؛
 - مدى عمومية الضريبة ونشير هنا بصفة خاصة الى الضرائب العامة على الإنتاج والضرائب الخاصة ببعض فروعها؛
 - سعر الضريبة أي مدى ثقل الضريبة.
- مرونة العرض والطلب.
- طبيعة السوق التي تتبادل فيها السلعة المفروضة عليها الضريبة.
- الظروف الاقتصادية وهي تتمثل في فترات الإنعاش وفترات الانكماش.
- معرفة نفقة الإنتاج ومقدار الضريبة على وجه التحديد.

3. التهرب الضريبي:

1.3. التهرب المشروع (التجنب الضريبي):

¹ رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، لبنان، 1990، ص 342.

يقصد بالتجنب الضريبي ان يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم.¹ وذلك بالاستغلال الذكي للنقائص الموجودة في التشريع الضريبي قصد تخفيف وتجنب العبء الضريبي.²

ولا يترتب على هذا الشكل اية عقوبة (جنائية او جنائية) بل هو الاستغلال الأمثل للثغرات والامتيازات الموجودة في التشريع الضريبي.

2.3. التهرب غير المشروع (الغش الضريبي):

وهو لجوء المكلف بالضريبة الى أعمال أو أفعال غير مشروعة يترتب عليها مخالفة القانون الضريبي للتقليل او التملص من دفع الضريبة المستحقة عليه، وهذا باللجوء الى التزوير او استعمال المزور، ويترتب على هذا الشكل عقوبات جنائية وجنائية تختلف باختلاف الحقوق الضريبية الواجبة الدفع ونوع الضريبة.³

المطلب الثاني: طرق قياس العبء الضريبي في المؤسسة الاقتصادية

يمكن حساب أو قياس العبء الضريبي بمعدل واحد ووحيد ولكن يمكن استعمال أربع صيغ للقياس تعتمد كلها في جانب البسط على مبلغ الاقتطاعات الضريبية وفي جانب المقام على مبلغ القيمة المضافة، الإنتاج الخام أو مبلغ رقم الاعمال او ربح المؤسسة وهي مبالغ متوفرة ومسجلة في الدفاتر المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية.

أولاً: قياس العبء الضريبي الإجمالي:

• خلال الدورة التشغيلية الأخيرة:

حيث يمكن قياس هذا العبء من خلال جمع كافة مبالغ الضرائب الظاهرة على مستوى جدول حسابات النتائج واستخراج نسبتها من رقم الأعمال كالتالي:

العبء الضريبي الإجمالي = مجموع الضرائب المحتملة (ضرائب على النشاط + ضريبة على الأرباح + ضرائب مختلفة أخرى) / رقم الأعمال

¹ ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الاولى، 2004، ص 06.

² Christine Collette, Gestion Fiscale des Entreprises, Ellipse, Paris, 1998, P23.

³ ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 07.

• خلال مجموعة من الدورات القادمة: متوسط معدل الضريبة الفعلي الحدي (AETR)

وهو متوسط معدل الضريبة الفعلي يقيس النسبة من قيمة المشروع التي يتم دفعها من الضرائب وبالتالي يتم حسابه بأنه صافي القيمة الحالية لضرائب المؤسسة مقسوما على القيمة الحالية لتدفقات الأرباح قبل خصم الضرائب، والذي توضحه العلاقة التالية:

$$AETR = \frac{PVT}{PV}$$

حيث PVT تمثل صافي القيمة الحالية لضرائب الشركة، و PV هي القيمة الحالية للأرباح قبل خصم الضرائب، وبالتالي يعبر عن جزء من قيمة المشروع الذي يدفع في الضرائب.

ومنه متوسط معدل الضريبة الفعلي الحدي يتم حسابه من خلال: نسبة الضرائب المدفوعة أو الالتزامات الضريبية المستحقة في سنة معينة على الدخل الصافي للمؤسسة في تلك السنة.¹

ثانيا: قياس الأعباء الضريبية الجزئية:

كما أشرنا سابقا يمكن استعمال أربع صيغ أخرى للقياس تعتمد كلها في جانب البسط على الاقتطاع الضريبي وهي:

1. استعمال القيمة المضافة:

تعتبر القيمة المضافة على فائض قيمة الإنتاج الخام للمؤسسة على قيمة الاستهلاكات²، لذا فهي تترجم ما اضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها.³

$$\text{معدل العبء الضريبي} = (\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي} / \text{القيمة المضافة}) \times 100$$

ويسمح هذا المعدل بقياس الأثر الذي يمارسه الاقتطاع الضريبي على القيمة المضافة، وتظهر أهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية من الأهمية التي تكتسبها القيمة المضافة داخلها، ذلك أن المؤسسة تعتمد عليها

¹ Peter Birch Sorensen, estimating effective tax rates on corporate income, Department of Economics, University of Copenhagen, November 2008, P1-2.

² أقاسم قادة، ترجمة، عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 79.

³ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 27.

عند توزيع مختلف المداخل في شكل أجور للعاملين، ضرائب ورسوم للدولة والجماعات المحلية، فوائد للدائنين، أرباح للمساهمين، وما تبقى من القيمة المضافة تستحوذ عليه المؤسسة لتدعيم التمويل الذاتي بها.¹

2. استعمال الإنتاج الخام:

يعرف الإنتاج الخام للمؤسسة على أنه مجموع السلع والخدمات المنتجة من قبل المؤسسة خلال فترة محاسبة معينة.²

وعليه فإن الإنتاج الخام داخل المؤسسة يتمثل في رقم الأعمال مضافا إليه قيمة التغير في المخزون وإنتاج المؤسسة لذاتها.³

يمكن حساب معدل العبء الضريبي انطلاقا من هذه القيمة وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل العبء الضريبي} = (\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي} / \text{الإنتاج الخام}) \times 100.$$

3. استعمال رقم الأعمال:

يحتل رقم الأعمال أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على البيع، كما أن المبيعات المتوقعة خلال سنة سوف تحدد حجم الإنتاج، التمويل ومقدار التمويل.... إلخ.

وتحقق المؤسسة الاقتصادية رقم الأعمال لقاء عمليات بيع المنتجات وكذا بمناسبة تأديتها لخدمات معينة بمقابل، لذلك تستعمل المحاسبة العامة مبلغ حساب مبيعات البضاعة (ح/70)، مبلغ حساب إنتاج مباع (ح/71)، ومبلغ تأدية الخدمات (ح/74) للتعبير عن رقم الأعمال خارج الرسم.

ويمكن الاعتماد على مبلغ رقم الأعمال المحقق لقياس معدل العبء الضريبي وفق العلاقة التالية:⁴

$$\text{معدل العبء الضريبي} = (\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم}) \times 100.$$

ويسمح هذا المعدل للمؤسسة الاقتصادية من معرفة النصيب الذي يقتطع في شكل ضرائب ورسوم من كل 100 دج من رقم الأعمال المحقق خارج الرسم.

¹ العربي دغموش، نوال جغولف ثلجة، محاولة تقييم الضغط الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، ص 150.

² أقاسم قادة، ترجمة، عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، مرجع سابق، ص 61.

³ دغموش العربي، نوال جغولف ثلجة، مرجع سبق ذكره، ص 150.

⁴ المرجع السابق، ص-ص 150-151.

4. استعمال الأرباح المحققة:

عادة ما يتم اقتطاع الأرباح المحققة من خلال ما يعرف بالضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي في بعض الحالات، وبالتالي يمكن قياس هذا العبء الجزئي للضريبة من خلال العلاقة:

$$\text{معدل العبء الضريبي} = (\text{مبلغ الضريبة على الأرباح} / \text{ربح المؤسسة}) \times 100.$$

أو

معدل العبء الضريبي = النسبة القانونية للضريبة على الأرباح - نسبة الاعفاءات الخاصة بالمؤسسة.

خاتمة الفصل:

استخلصنا من هذا الفصل ان الضريبة تقتطع جبرا من المكلف بما للدولة او لهيئة رسمية، كما حاولنا في هذا الفصل أيضا معرفة الضرائب التي تدفعها المؤسسة والخصائص التي تتميز بها والوعاء الذي تقتطع منه، كما تطرقنا أيضا الى التفريق بين مختلف المصطلحات المتعلقة بالضريبة.

وفي الأخير حاولنا تبيان معنى العبء الضريبي وتقديم تعريف مفصل له خاصة فيما يتعلق بالمؤسسة رغم قلتها، والاهم من ذلك قمنا باستعراض كل الطرق الممكنة لقياس العبء الضريبي.

ان الضريبة بشكل عام تعد من اهم المصادر التمويلية للدولة، لكن من جهة أخرى تعتبر عبئا يؤثر على المؤسسات المكلفة بها، وعلى أدائها المالي ومردوديتها بشكل خاص، وهذا ما سنتطرق اليه لاحقا.

الفصل الثاني: الأداء
المالي في المؤسسة
الاقتصادية

مقدمة الفصل:

يعد الأداء من أحد المصطلحات التي تكاد لا تغيب عن مختلف علوم التسيير، إذا تناوله جل الكتابات ولو لشكل غير مباشر على اعتباره يمثل الهدف الأساسي الذي يسعى كل مسير مهما كان مستواه التنظيمي إلى تحسينه، ويعتبر دراسة الأداء المالي أحد الأساليب المهمة في تحديد وضع المؤسسة مالياً، فهو يكشف عن الكثير من العقبات التي تعتبر سبباً في بعض المشاكل التي يمكن المؤسسة الوقوع فيها، ويعتبر أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها نحو المؤسسات الناجحة، ويضاف إلى ذلك أنه أداة لتحفيز العاملين والإدارة لبذل المزيد من الجهد، بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها، ولتقييم الأداء المالي يجب استعمال معايير ومقاييس لتستطيع معرفة وضعية المؤسسة.

ففي هذا الفصل سنتناوله في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل حول الأداء.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: مدخل للأداء

سنحاول في هذا المطلب الإحاطة ببعض عناصر الأداء، ويتعلق الأمر بمفهومه، مكوناته، أنواعه، العوامل المؤثرة فيه وكل ذلك لفك الغموض حوله، كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الأداء ومكوناته

أولاً: مفهوم الأداء:

يعد مفهوم الأداء من المفاهيم التي تنطوي على أكثر المواضيع شمولاً إذا ينطوي على أكثر المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل المؤسسات على اختلافها، ويسعى عادة المؤسسات إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الغالب في كفاءة الموارد وفعالية الأداء، وعليه سنحاول تقديم بعض التعاريف للأداء على النحو التالي:

عرفه كل من (ميلروبروميلي) أنه:

محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فهو انعكاس لكيفية استغلال المنظمة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها في الصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.¹

يعرف الأداء على أنه:

"عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول للأهداف المسطرة ومنه يقصد بالأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها".²

ويعرف كذلك على أنه:

تعبير عن كيفية توظيف المؤسسة لمواردها المتاحة وفق معايير محددة بطريقة متوازنة من أجل تحقيق أهدافها القصيرة وطويلة الأمد، بغية الاستمرار في مجال الأعمال.³

والبعض الآخر يرى أن الاداء:

¹ كمال بو الشرس، الثقافة التنظيمية والأداء في العلوم السلوكية والإدارية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 83.

² عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مطبعة الاخوة الاشقاء للطباعة، مصر، 1998، ص 03.

³ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 65.

مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بمهما هذا المركز الأهداف التي قبلها.¹

ومن التعاريف السابقة نستخلص ان الأداء هو قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والاهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها بمعنى ان الأداء إذا هو <الكفاءة والفعالية>.

ثانيا: مكونات الأداء

ان الأداء يتكون من مكونتين رئيسيين هما الفعالية والكفاءة وهذا يعني ان المؤسسة تتميز بالأداء الذي يجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في تسييرها.

1. الفعالية:

وهي قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، وتقاس في قدرتها لبلوغ نتائج مع ما ترغب في تحقيقه بموجب الخطة الموضوعة، وبذلك فإن الفعالية تتحدث عن كمية المخرجات النهائية دون النظر الى كمية الموارد.²

كما عرفها: (Vincent Plauchet)

"على انها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول الى النتائج المرتقبة."³

ومما سبق يمكن القول إن الفعالية تعبر عن درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة، مما يدل على المقارنة بين عنصرين وهما الأهداف المخططة والاهداف المنجزة.

2. الكفاءة:

تمثل الكفاءة بين الموارد والمخرجات المحققة وتقاس باحتساب نسبة المخرجات الى نسبة المدخلات، والتي تؤدي الى تحقيق أهداف المنظمة، وتتجسد في مقدار المدخلات المتمثلة بالموارد والأموال والعاملين. الازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو هدف معين.

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة كوابل بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2002/2001، ص15.

² مجيد الكرخي، موازنة الأداء واليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 144.

³ الهام بجياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسة الصناعية -دراسة ميدانية بشركة الاسمنت (عين توتة) باتنة-مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة، 2007، ص 46.

ويعبر آخر:

فإن الكفاءة هي تحقيق أعلى منفعة مقابل التكاليف، وبموجبها تكون المنظمة كفئة حينما تحصل على أعلى ما يمكن من الأهداف الذي تسعى إلى تحقيقها أي تحقيق أعلى الأرباح وأفضل مستوى من الجودة.¹

المطلب الثاني: أنواع الأداء

إن للأداء عدة أنواع تختلف من حيث التقسيم حسب معايير متعددة يمكن تحديدها في أربعة أشكال وهي: مصدر الأداء وشمولية، المعيار الوظيفي، معيار الطبيعة، وكل معيار بدوره ينقسم إلى مجموعة من الأنواع:

1. حسب معيار الطبيعة:

تمارس المؤسسة عادة نشاطها في مجالات أداء مختلفة حسب طبيعة النشاط التي تمارسه وتمثل فيما يلي:²

– **الأداء الاقتصادي:** يقترن بوجود أهداف اقتصادية تسعى المؤسسة لبلوغها والمتجسدة في الفوائد التي تحققها جراء تعظيم نتيجتها مع تخفيض مستوى استخدام مواردها.

– **الأداء الاجتماعي:** يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساساً لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، حيث تتمثل أهداف المؤسسة على المستوى الاجتماعي في المجالات التالية:

- التعاون مع المشروعات الأخرى في ميادين متعددة مثل: تبادل الخبرات الفنية والاستشارات والبحوث.
- الأهداف التي تحدث مساهمة المنظمة في بعض أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي وتطهير المجتمعات المحيطة بها.

– **الأداء الإداري:** يمثل الجانب الثالث من جوانب الأداء في منظمات الأعمال في الأداء الإداري للخطط والسياسات والتشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية، ويتم تحقيق الأداء بحسن اختيار أفضل البدائل التي تحقق

أعلى المخرجات الممكنة، ولتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات وكذلك البرمجة الخطية.

2. حسب معيار المصدر:

¹ مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

² المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، مصر، 2009، ص 116-117.

وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم الأداء الى نوعين: الأداء الداخلي والأداء الخارجي.

- الأداء الداخلي: وهو بدوره ينقسم الى عدة أنواع منها:¹
- الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.
- الأداء المالي: وهو يعبر على مدى فعالية الموارد المالية المتاحة.
- الاداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة، الذين هم عبارة عن مورد قادر على صنع قيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهارتهم.
- الأداء الخارجي: وهو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي ولا دخل للمؤسسة في احداثه لكن المحيط الخارجي هو الذي يولده.

3. حسب معيار الشمولية:

حسب هذا المعيار يقسم الأداء أيضا الى نوعين وهما: الأداء الكلي الأداء الجزئي.²

- الأداء الكلي: ويتمثل في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالحديث عن الأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف.
- الأداء الجزئي: ان الأداء الجزئي يسعى الى تحقيق الأهداف الخاصة بها، أي الخاصة بالمؤسسة لأهداف مؤسسة أخرى، كما انه يعني قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة.

4. حسب المعيار الوظيفي:

حسب هذا المعيار يقسم الأداء حسب الوظائف داخل المؤسسة والمتمثلة في:³

- أداء الوظيفة المالية: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.
- أداء وظيفة الإنتاج: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها او بالنسبة للقطاع، وإنتاج منتجات بجودة عالية وتكاليف منخفضة تسمح لها بالمنافسة.

¹ Bernard Martorty, Controule de gestion Sociale, Libraire Vuibert, Paris, 1999, P236.

² عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم "مجلة العلوم الإنسانية"، العدد الأول، نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة، 89.

³ عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- أداء وظيفة الأداء: تتجلى أداء وظيفة الافراد من خلال مجموعة من المعايير والمتمثلة في عائد الافراد، علاقات ارباب العمل والنقابات، عدد الحوادث والإجراءات التأديبية، ويتحقق هذا الأداء بتحقيق فعالية المورد البشري داخل المؤسسة والتي لا يكون الا إذا كان الشخص المناسب في المكان وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.
- أداء وظيفة التموين: يتمثل هذا الأداء في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين، والحصول على المواد الأولية بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مقبولة، والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء.
- أداء وظيفة التسويق: يعبر هذا الأداء عن قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف.
- أداء وظيفة البحث والتطوير: تقاس أداء وظيفة البحث والتطوير بمجموعة من المعايير والمتمثلة في:
 - الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد؛
 - وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين؛
 - نسبة وسرعة تحويل الابتكارات الى المؤسسة؛
 - التنوع وقدرة المؤسسة على ارسال منتوجات جديدة؛
 - درجة التحديث ومواكبة التطور.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

يتأثر الأداء بالعديد من العوامل المختلفة منها ما هو ذو طبيعة داخلية يمكن للمؤسسة التحكم فيها، ومنها ما هو صادر على المحيط الخارجي يصعب التحكم فيه وبالتالي يصعب على المؤسسة التكيف معها. ونفصل كل من العوامل الداخلية والخارجية كما يلي:

1. العوامل الداخلية:

ونوجزها فيما يلي:

- الإدارة: ان للإدارة أهمية كبيرة خاصة في تخطيط وتنظيم وتنسيق ورقابة جميع الموارد التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها وسيطرتها، فهي تؤثر على جميع الأنشطة في المؤسسة.¹

¹ زهير ثابت، كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2001، ص14.

- **التنظيم:** يمثل التنظيم عملية تصميم بنية المؤسسة او هيكلتها، وتتناول هذه العملية تحديد التقسيمات الإدارية، وكذا تحديد علاقات السلطة وتصميم العمل وبيئته بما يحقق الانسجام بين الافراد، ودرجة التنظيم تؤثر على أداء المؤسسة لذا وجب ان تكون لدى المؤسسة مرونة ديناميكية في أي تنظيم بشكل قابل للتغيير.¹
- **بيئة العمل:** ويقصد بها مدى أهمية العناصر المحيطة بالفرد اثناء قيامه بمهمته، وان عدم الانتظام في العمل والانسجام يعد سبب في سلبية بيئة العمل.²
- **طبيعة العمل:** وهذا يشير انه كلما زادت درجة توافق الفرد وظيفية أدى ذلك الى زيادة دافعيته وحبه للعمل وولائه للمؤسسة.
- **الهيكل التنظيمي:** وهو الإطار الرسمي الذي يحدد درجة التخصص وتقييم العمل بين الوحدات والافراد وعدد المجموعات الوظيفية، وكذا عدد المنتوجات الإدارية، ولمن يتابع كل شخص ومن هم الأشخاص يتبعون له، أو ماهي سلطات او مسؤوليات كل منهم، وكيف يتم التنسيق بين وحداتهم وأقسامهم.³
- **العوامل التقنية:** وهي مختلف القوى التي تربط بالجانب التقني في المؤسسة ونذكر منها: نوع التكنولوجيا المستخدمة، بالإضافة الى نسبة الاعتماد على الآلات ونوعية المنتج، والتوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها... الخ.⁴

2. العوامل الخارجية:

- يقصد بالعوامل الخارجية هي مجموعة التغيرات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة وقرارات المؤسسة وتخرج عن نطاق سيطرتها وتقسم هذه العوامل الى:⁵
- **عوامل خارجية غير مباشرة:** وتنقسم الى:
 - **العوامل السياسية:** ان علاقات المؤسسة بالمتغيرات السياسية تشمل جانب القرارات السياسية كالحرب، التأمينات... الخ، كلها تؤثر على أداء المؤسسات.

¹ بلقاسم سلاطية، إسماعيل قيرة، التنظيم الحديث للمؤسسة، الطبعة الثانية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 48.

² زهير ثابت، مرجع سبق ذكره، ص 115.

³ مصطفى محمود أبو بكر، التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 12.

⁴ عبد المالك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

⁵ عمر تيمجدين ادور، استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية

والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2013، ص 62.

- العوامل الاقتصادية: تشمل كل من المعدلات الفائدة، معدلات التضخم، معدلات البطالة... الخ.
 - العوامل الاجتماعية: وتمثل في التركيبة السكانية، التوزيع الجغرافي، الأنماط الاستهلاكية، مستوى التعليم،... الخ.
 - العوامل التكنولوجية: وتشتمل معدلات الانفاق على البحوث وتطور وسائل الاتصال، وأنظمة المعلومات... الخ.
 - العوامل البيئية والتشريعية: كالقوانين الخاصة بتنظيم علاقة المؤسسة بالعاملين، والقوانين المرتبطة بالبيئة التي تعمل على حمايتها والمحافظة عليها من التلوث، والقوانين الخاصة بالدفاع عن حقوق المستهلكين.
- عوامل خارجية مباشرة: هي العوامل الخاصة أو ذات التأثير المباشر على الأداء ومنها: العملاء او المستفيدين من مخرجات المؤسسة، الموردين، نقابات المؤسسات، المنافسة وأصحاب المصالح الأخرى في المجتمع المحيط بالمؤسسة.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية لمسيرى المؤسسات الاقتصادية، حيث يوفر لهم نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها، كما يعتبر أداة للتحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيقها للأهداف الفعلية بفاعلية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

أولاً: مفهوم الأداء المالي

للأداء المالي عدة مفاهيم نذكر منها:

هو النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي، وهي بذلك الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية.¹

هو مدى قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها التجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية وتحقيق فائض من اجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقاً للنظرية الحديثة.²

وهناك من يرى أن "الأداء المالي"، هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على انشاء القيمة ومواجهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقه، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة. وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة في المؤسسة.³

يمكن اعتبار الأداء المالي هو كل:⁴

— اداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى الشركة.

¹السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2002، ص31.

²عبد الغاني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007، ص 36.

³عبد الغاني دادن، محمد الأمين كعاسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 09/08 مارس، 2008، ص 37.

⁴السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

- اداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- اداة لتدارك الثغرات، المشاكل والعقبات التي قد تعوق تسيير الشركة.

ثانيا: أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في انه يهدف الى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا، وبطريقة تخدم من لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.¹

حيث ان الأداء المالي يمكن ان يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها، وتقدير مدى تأثيرات أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.
- يساعد المستثمر في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.
- ومنه فان الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في انه يلقي الضوء على الجوانب التالية:²

- تقييم ربحية المؤسسة ويمكن الغرض منها تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم؛
- تقييم سيولة المؤسسة وذلك لتحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها؛
- تقييم نشاط تطوير المؤسسة والغرض منه هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرهما المالية واستثمارها؛
- تقييم تطوير توزيعات المؤسسة وذلك من اجل معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح؛

¹ محمد محمود خطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 46.

² دونالد ووترز، 101 طريقة لتطوير أداء الشركات، الطبعة الأولى، دار فاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 17.

– تقييم تطور حجم المؤسسة ان هذا التقييم يزود المؤسسة بمجموعة من الميزات ذات الابعاد الاقتصادية، بالإضافة الى انه يحسن القدرة الكلية بها.

المطلب الثاني: معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي

أولاً: معايير الأداء المالي

هناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي:¹

1. المعايير الداخلية:

وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها، إذا يمكن المحلل المالي الداخلي فيها حساب النسب المالية من الكشوفات الحالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن مواطن الضعف في المنشأة لكي يتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها واسنادها كذلك يمكن ان يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

2. المعايير القطاعية(الصناعية):

يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير الصناعية ورقابة الأداء، وتتمثل هذه المعايير أساسا جيد المقارنة أداة المنشأة ومتابعته دوريا، خاصة وان المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد، من حيث مجموعة المنتوجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية، درجة التباعد الجغرافي.... الخ.

3. المعايير المطلقة:

وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة.

4. المعايير المستهدفة:

وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة، يحققها من خلال الموازنة او الخطة، بالتالي فان مقارنة النسب المتحققة

¹عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دهر اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 30.

تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعنية، وبالتالي اتخاذ إجراءات الصحيحة.

ثانيا: مؤشرات قياس الأداء المالي

1. تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية أساسا مكان لإنتاج القيم على شكل سلع وخدمات وهذه القيم ترتبط ارتباطا وثيق بعوامل الإنتاج المستعملة، وطرق استعمالها في المؤسسة، والعاملان اللذان يطلعان بالدور، القيادي فيها هما العامل المالي والبشري، فاذا تصرف العامل البشري بطريقة عقلانية وعلمية واقتصادية مفيدة، كانت لها نتائج مرضية والعكس بالعكس.

ومن هنا تأتي أهمية الاهتمام بالموارد المالية في المؤسسة الاقتصادية، ويتمثل هذا الاهتمام بمراقبة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال أدوات مالية لإبراز مدى توازن المؤسسة ومن أهمها راس المال العامل، احتياج راس المال العامل والخزينة الصافية.

قبل ان نتطرق الى راس المال العامل، ومختلف مؤشرات التوازن المالي، سوف نحاول تسليط الضوء على التوازن المالي وأهم مستوياته.

- **تعريف التوازن المالي:** يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة أخرى، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها.¹
- **مستويات التوازن المالي:** من اهم المبادئ والشروط التي يعتمد عليها الى حد في عملية التعامل مع المقرضين، نجد التوازن المالي لهيكل المؤسسة والذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل ومدة وجودها بالمؤسسة مع قيمة الاستعمالات ومدة الاستعمال فيها وهذه القاعدة تعطي ثلاثة توازنات فرعية.

¹ ناصر دادى عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الافاق، الجزائر، 1991، ص 50.

- رأس المال العامل (FR): يقصد برأس المال العامل حجم الاستثمار في الموجودات قصيرة الاجل، أي الموجودات المتداولة أي الاستثمار في فترات النقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي وغيرها من الفترات المماثلة.¹

ويعرف أيضا رأس المال العامل في المؤسسة ما: "بأنه الزيادة في الأصول الجارية على الالتزامات الجارية (المتداولة)".²

ويتم حساب رأس المال العامل بالمعادلة التالية:³

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

أو

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- احتياج في رأس المال العامل (BFR): هو اجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال وهي عبارة عن الفرق بين اجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والقيم القابلة لتحقيق والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية.⁴

يعبر في تاريخ معين عن. الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية.⁵ ويحسب كما يلي:⁶

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الاجل - السلفات المصرفية)

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص 33.

² جيمس أ. كاشين، جويل ج. ليرنر، ترجمة محمد عبد العزيز أبو رمان، ملخصات شوم نظريات ومسائل في أصول المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 1992، ص 333.

³ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009، ص 13.

⁴ مداني بالغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن ملتقى الدولة حول النظام المحاسبي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية يومي 13 و 14 ديسمبر 2001، ص 23.

⁵ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص 64.

⁶ مداني بالغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سبق ذكره، ص 23.

أو

احتياج رأس المال العامل = (القيم المتداولة-القيم الجاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الاجل-السلفات المصرفية)

- **الخزينة(TN):** تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة بالإضافة الى المفاهيم التي تناولتها يمكن أن تعطي مفهوم آخر للخزينة باعتباره مؤشر من مؤشرات التوازن المالي. وعليه يمكن أن نقول أن الخزينة هي: " جميع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورية استغلالية حيث تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من سيولة خلال الدورة".¹
 - "الخزينة هي الفرق بين رأس مال العامل الإجمالي (FR) والاحتياج رأس مال العامل (BFR)."²
- علاقة حساب الخزينة:

الخزينة= القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

أو:

الخزينة= رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

2. تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط

يدرس هذا المبحث النشاط والسيولة المالية في المؤسسة الاقتصادية والذي يمكن اعتبارهما معيارين مهمين لتقييم الأداء المالي كونهما هدفين ماليين تسعى المؤسسة وباستمرار الى بلوغهما من اجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لان اليسر المالي يعطي المؤسسة ثقة لدى الدائنين في حالة طلب الدائنين لحقوقهم.

— **نسب السيولة:** يقصد بنسب السيولة الالتزامات قصيرة الاجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها الى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة). وتعد

¹ مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التامين-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير-غير منشورة -كلية العلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2011، ص113.

² Jean- Michel dal veau, guide de la gestion financière des établissements sociaux et medico_sociaux d'undo, paris, 1999, p101.

نسب السيولة من اهم النسب للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمؤسسة ائتمان قصير الاجل.¹

تشير هذه النسبة الى مقدار الأصول المتداولة التي ينبغي توفرها لتغطية الخصوم المتداولة فورا، باستثناء المخزون حيث يصعب بيع المخزون حالا أو ان قيمته السوقية اقل من قيمته الدفترية او اعلى منها.²

● **نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):** تشير نسبة التداول الى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.³

وتسمى هذه النسبة أحيانا بنسبة رأس المال العامل لأنها عبارة عن نسبة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وهما مكونات رأس المال العامل.⁴

وبموجب العلاقة يتم حساب نسبة السيولة العامة:

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول الجارية / مجموع الخصوم الجارية

● **نسبة السيولة السريعة:** يؤخذ على النسبة السابقة (نسب التداول) أنها تعامل الأصول الجارية بالتماثل في حين وجب التدقيق في مكوناتها وربطها مع الأصول غير الجارية لذلك وجدت نسبة السيولة السريعة التي تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها باستخدام الأصول الجارية سهلة التحويل الى نقدية واستبعاد عنصر المخزونات نظرا لمشاكلها المختلفة كفقدان القيمة، طول فترة التسويق، التلف.... وتحسب هذه النسبة:

نسبة السيولة السريعة = (الحقوق + خزينة الأصول) / الخصوم الجارية

● **نسبة السيولة الجاهزة (نسبة النقد):** إذا كانت نسبة السيولة السريعة تفترض صعوبة تسهيل المخزون خلال سنة، فان نسبة النقدية تفترض أيضا صعوبة تحصيل مستحقات المؤسسة لدى الغير قبل مضي سنة. وإذا كان الامر كذلك فإن مصادر السيول للمؤسسة سوف تنحصر في النقدية وغيرها من الأصول التي لا

¹ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 74.

² نعمة عباس الخفاجي، الإدارة الاستراتيجية المداخل والمفاهيم والعمليات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 267.

³ عاطف ولیم اندرسون، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 88.

⁴ عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشنة، اساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الاولى، 2007، ص 201.

توجد صعوبة تذكر في تسهيلها مثل الودائع المصرفية، وأذونات الخزينة أو غيرها من الأوراق المالية التي يسهل تحويلها الى نقدية بسرعة حسائر على الاطلاق¹. وفيما يلي كيفية حساب تلك هذه النسبة:

نسبة السيولة الجاهزة = خزينة الاصول / الخصوم الجارية

أهمية السيولة للمؤسسة: تهتم المؤسسة بالسيولة بغرض أداء الالتزامات قصيرة الاجل عند حلول اجل الاستحقاق لان التوقف عن الأداء هذه الالتزامات يؤدي الى الاضرار بالمساهمين حيث يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع المالية المستقبلية للمؤسسة.²

– **نسب النشاط:** وهي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر الى مبيعات ومن ثم الى سيولة.³

وهي النسب التي تقيس مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتاحة لديه. وتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون ونسب الأصول الثابتة وغيرها.⁴

● **معدل دوران الأصول:** يتم حساب معدل دوران الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول وبهذا فانه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول.

معدل دوران اجمالي الأصول = صافي المبيعات / مجموع الاصول

● **معدل دوران الأصول الثابتة:** ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة بقسمة صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة. ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة الأصول المؤسسة، فاذا وجد ان معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة يفوق مثيله على مستوى الصناعة، فان ذلك قد يعني اما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة او عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول، اما في حالة الانخفاض معدل دوران الأصول الثابتة على مثيله مستوى الصناعة فان هذا قد يعني اما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول، او المغالاة في الاستثمار فيها.⁵

¹عاطف وليم اندرسون، مرجع سبق ذكره، ص88.

²عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص83.

³عدنان تايه النعيمي وآخرون، الأداة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص104.

⁴محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 76.

⁵منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص83.

معدل دوران الأصول الثابتة=صافي المبيعات/الأصول الثابتة

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة، ويعتبر هذا المعدل مؤشراً لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} \div \text{الأصول المتداولة}$$

- **معدل دوران الذمم المدينة:** يتم حساب معدل دوران الذمم بقسمة صافي المبيعات الآجلة على اجمالي الذمم (أي قبل طرح مخصص الديون المشكوك فيها) ويعتبر هذا المعدل مؤشراً لمدى ملائمة حجم الاستثمار في الذمم، ويلقى بالتالي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل. فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان وفي تحصيل المستحقات تؤدي الى زيادة الأموال المستثمرة في الذمم (رصيد الذمم) وانخفاض معدل الدوران، اما السياسة المتشددة في هذا الشأن فيتوقع ان تؤدي الى نقص الأموال المستثمرة في الذمم وارتفاع معدل الدوران.

وفيما يلي كيفية حساب معدل دوران الذمم:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{صافي المبيعات الآجلة} / \text{متوسط صافي المدينين}$$

- **معدل دوران المخزون:** يعتبر معدل دوران المخزون مؤشراً لمدى سلامة حجم الاستثمار في المخزون السلعي. ولكي نوضح فكرة استخدام المتوسطات في حساب معدل الدوران، سوف يتم حساب معدل دوران المخزون بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون خلال العام، وذلك بدلا من قسمتها برصيد المخزون في الميزانية كما تعودنا أن نفعل. ويمكن إيجاد متوسط المخزون بإضافة مخزون أول المدة الى رصيد المخزون في نهاية المدة وقسمة النتائج على 2 وفيما يلي كيفية حساب معدل دوران المخزون:¹

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{المتوسط المخزون}$$

- **معدل دوران الذمم الدائنة:**

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \text{المشتريات} / \text{رصيد الدائنين}$$

او

¹ منير إبراهيم هنيدي، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

معدل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين

• متوسط فترة الائتمان:

متوسط فترة الائتمان = عدد ايام السنة / معدل دوران الذمم الدائنة

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستوجهها المؤسسة من زاوية السيولة مما سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من الضغوطات السيولة.¹

• معدل دوران النقدية: ويتم حسابه بقسمة المبيعات الصافية على رصيد النقدية وشبه نقدية.²

معدل دوران النقدية = المبيعات / النقدية + شبه النقدية

3. تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية والمردودية:

يتم التطرق الى مؤشرين آخرين من مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وهما مؤشري الربحية والمردودية.

– مؤشرات الربحية: الربحية مصطلح نسبي، يعب عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية والمبيعات في المؤسسات التجارية، وعن الأرباح الصافية وقيمة الإنتاج في المشاريع الصناعية، وتهدف هذه النسبة الى قياس قدرة المؤسسة على الكسب ومدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه.³

• نسب الربحية في المبيعات:

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف توليد قدر من الأرباح من المبيعات، وتتضمن هذه المجموعة عدد من النسب من أهمها هامش مجمل الربح، وهامش ربح العمليات وأخيرا هامش صافي الربح.⁴

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل، الأردن، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص 37.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مكتبة الجامعة، الشارقة، اسراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2009، ص 50.

³ المرجع السابق، ص 148.

⁴ منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

● **نسب الربحية الى الأموال المستثمرة:** تقيس هذه النسب مدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة ومن أبرز هذه النسب، القوة الارادية والريح الصافي الى مجموع الأصول، ومعدل العائد على متاجرة بالملكية، ومعدل العائد على حقوق الملكية.¹

– **مؤشر المردودية:** المردودية مفهوم واسع تتعدد استخداماتها من كونها أداة لقياس وتقييم نشاط المؤسسات الاقتصادية وتحقيق أرباح تضمن للمؤسسة بقائها واستمراريتها وتختلف من مجال الى اخر، فمستقبل المؤسسة مرهون بمردوديتها، وحتى تتمكن المؤسسة من تحقيق مردودية موجبة، على المؤسسة توفير إدارة تتميز بالكفاءة والفعالية في تسيير الموارد المتاحة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المخططة.

● **مفهوم المردودية:** ان الأصل من كلمة المردودية هو المردود، حيث تعرف بأنها "العلاقة بين النتيجة المحصلة والامكانيات المتاحة للمؤسسة"

وتعرف أيضا المردودية بأنها " قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه"، او هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاط الأساسي، ورياضيا هي " عبارة عن نسبة ربح العمليات الى موجودات المؤسسة".²

● **خصائص المردودية:** تتلخص خصائص المردودية في النقاط التالية:³

- ✓ يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخولها أي كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة؛
- ✓ لا تستشعر المؤسسة الحاجة الملحة اليها في كل لحظة من حياتها؛
- ✓ تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع اليسر والسيولة المالية خاصة في الاجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لان تامين الحد الأدنى من السيولة لا يتأتى الا بمردودية مناسبة؛
- ✓ يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن اسناد تحقيقها لشخص بعينه الا انه يمكن ان تكون نسبية وجزئية وتقسيمية؛
- ✓ تبعا لشخصيتها تؤثر عليها السياسات المختلفة كثيرا او قليلا مثل سياسات الاستثمار (الاهتلاك، المخصصات)، السياسات المالية (المديونية، الدائنية)، والسياسات الضريبية (التحاسب والمعدل الضريبي).

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص99.

² يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص 14.

³ يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية (التحليل المالي في المؤسسات)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، مصر، 2012، ص103.

• أنواع المردودية: في الواقع ليس هناك مردودية واحدة، بل عدة مردوديات، وذلك لاختلاف مجالات تطبيقها واختلاف وجهات نظر المفكرين بخصوصها، وعادة ما يتم التمييز بين ثلاثة أنواع للمردودية، فعندما يتم التحليل بالنشاط الإنتاجي او نشاط البيع، نحسب المردودية بالنسبة للنشاط، ونسمى حينئذ مردودية الاستغلال اما للمبيعات او للإنتاج الإجمالي.

مردودية الاستغلال: يطلق عليها المردودية التجارية، تتمثل في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل، لذلك فهي معلومات تساعد على اصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط الإنتاجي الذي تنتجه المؤسسة.¹

وتعرف أيضا بانها المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كالآتي: النتيجة الصافية /رقم الاعمال، وتبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.²

وتعرف أيضا مردودية الاستغلال على انها العلاقة بين نتيجة الاستغلال ومستوى النشاط، وبالتالي يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية: نتيجة الاستغلال/مستوى النشاط، حيث يمكن ان تأخذ نتيجة الاستغلال الشكلين التاليين:³

– الفائض الخام للاستغلال (EBE)؛

– الفائض الخام الصافي للاستغلال (النتيجة المحاسبية للاستغلال).

اما مستوى النشاط فيمكن ان يكون في صورة رقم الاعمال، الإنتاج، او مجموع رقم الاعمال والإنتاج، وفي هذا الإطار يمكن استنتاج النسب التي تقاس بها مردودية الاستغلال.

وتحسب بالعلاقة:⁴

المردودية التجارية = الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الاعمال خارج الرسم

¹السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

²زغب مليكة، بوشنقيرو ميلود، التسيير المالي (حسب البرنامج الرسمي الجديد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 87.

³ Hervé Hutin, Toute La Finance D'Entreprise (En Pratique), édition d'organisation, 2^{ème} édition, France, 2003, p133.

⁴السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

– هامش الربح: يدل هذا المؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة ومراقبة التكاليف بجميع أصنافها.

هامش الربح = النتيجة الصافية للسنة المالية / إجمالي الإيرادات

– منفعة الأصول: يعبر هذا المؤشر على إنتاجية الأصول أي نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل دينار مستثمر في الأصول وتحسب بالعلاقة:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

– معدل العائد على الأصول: يعبر هذا المؤشر على مدى مساهمة الأصول المستخدمة من طرف المؤسسة في تكوين النتيجة السنوية وبحسب بالعلاقة:

معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية للسنة المالية / مجموع الأصول

او = (النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات / مجموع الأصول)

او = هامش الربح × منفعة الأصول

✓ مردودية اقتصادية: لقد تعددت مفاهيم المردودية الاقتصادية، إلا أنها تشمل كلها على عنصرين أساسيين وهما نتيجة الاستغلال والأصول الاقتصادية، وفيما يلي نقدم بعض التعاريف الخاص بها:

المردودية الاقتصادية هي قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة بصرف النظر عن أسلوب التمويل المتبع، أي دون اخذ قراراتها المالية بعين الاعتبار، وهي تقيس مساهمة كل وحدة نقدية من راس المال المستثمر في توليد نتيجة الاستغلال، وذلك بمقارنة ما استثمرت المؤسسة من أموال بالنتيجة المرجوة من ذلك الاستثمار.¹

المردودية الاقتصادية تهتم بالنشاط الرئيسي وتستبعد الأنشطة الثانوية أو تلك ذات الطابع الاستثنائي، حي تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية.²

¹ عبد السلام بن جدو، المردودية الاقتصادية والمالية وتحليل المخاطر، محاضرات مقدمة في مقياس مالية المؤسسات، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012، ص5.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص46.

تسمى المردودية الاقتصادية بمعدل العائد على الأصول، وهو يقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من جميع مصادر التمويل الخارجية والداخلية على حد سواء.¹

ويمكن حساب المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

حيث:

$$\text{الأصول الاقتصادية} = \text{الاستثمارات الثابتة} + \text{احتياجات من رأس المال العامل}$$

وعند اخذ الضرائب بعين الاعتبار، يمكن حساب معدل المردودية الاقتصادية بعد الضريبة كما يلي:³

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية بعد الضريبة} = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

يقيس هذا المعدل مدى مساهمة الأصل الاقتصادي في تكوين نتيجة الاستغلال،⁴ ويساعد الإدارة في:⁵

- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتمويل؛
- يمكن مدى الكفاءة التشغيلية؛
- يعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية.
- كذلك تقيس المردودية الاقتصادية الفعالية في استخدام الأصول الموضوعية تحت تصرف المؤسسة، وتقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال، وتسمى المردودية الاقتصادية الاجمالية، وتبين النتيجة العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة.⁶

وتحسب كما يلي:⁷

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص46.

² Christian Zambotto, Exercices de gestion financière (finance d'entreprise), Dunod, 3^{ème} éditions, France, 2010, p30

³ Pierre Verni men, Finance d'entreprise, Dalloz, 9^{ème} édition, France, 2016. p288.

⁴ بلعور سليمان، التسيير المالي (محاضرات وتطبيقات)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2016، ص179.

⁵ عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، الأردن، 2007، ص221.

⁶ زغب مليكة، بوشقير ميلود، مرجع سبق ذكره ص 87-88.

⁷ Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, Finance d'entreprise (manuel et applications), Dunod, édition sans numéro, France, 1996, p159.

معدل المردودية الاقتصادية الاجمالية = الفائض الإجمالي للاستغلال/الأصول الاقتصادية

وتحلل المردودية الاقتصادية الى حاصل جداء معدلين:¹

نتيجة الاستغلال ÷ الأصول الاقتصادية

(نتيجة الاستغلال ÷ رقم الاعمال) × (رقم الاعمال ÷ الأصول الاقتصادية)

حيث تقيس النسبة الأولى ربحية المؤسسة، اما الثانية تسمى معدل دوران الأصول الاقتصادية. ويلاحظ ان المردودية الاقتصادية تتشكل من نسبتين اساسيتان وهما:²

– **معدل الربحية الاقتصادية:** يتمثل معدل الربحية الاقتصادية في النسبة الأولى نتيجة الاستغلال ÷ رقم الاعمال، وكفسير مالي لهذا المعدل فانه يمثل مؤشر لقياس المردودية التجارية، بمعنى اخر هو عبارة عن مؤشر للفعالية التجارية للمؤسسة إذا يعبر عن السياسة السعوية وسياسة تسيير الاستغلال للمؤسسة، فباعتماد رقم الاعمال راس مال تجاري مصدره الزبائن، فان معدل الربحية الاقتصادية يسمح بتتبع ما إذا كانت المؤسسة تستعمله بشكل جيد.

– **معدل دوران الأصول:** يتمثل معدل دوران الأصول الاقتصادية في النسبة الثانية رقم الاعمال ÷ الأصول الاقتصادية، فيقدر ما يكون هذا المعدل أكبر بقدر ما يكون الاصل الاقتصادي فعالاً، حيث يستعمل المحلل المالي هذا المؤشر لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الاستعمال الجيد لمواردها الإنتاجية، ومدى قدرتها

على ترجمة راس مالها الاقتصادي الى رقم الاعمال. ويقيس معدل دوران الأصول قدرة المؤسسة على استخدام الأصول وفقاً لعدد مرات دوران راس المال المستثمر في عمليات المؤسسة.³

وعليه فإن المردودية الاقتصادية للمؤسسة يمكن ان تحسب بالشكل التالي:⁴

المردودية الاقتصادية = معدل الربحية الاقتصادية × معدل دوران الأصول الاقتصادية

¹ Pierre Verni men, op.cit. , p288.

² Hubert De La Bruslerie, Analyse financière (information financière et diagnostic), Dunod, 3^{ème}Édition, France, 2006, p183.

¹ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص175.

⁴ منير شاكر وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص68.

✓ **المردودية المالية:** تعرف أنها مردودية الأموال الخاصة،¹ وهي قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية مرتفعة حتى تمنح للمساهمين أرباحاً كافية، تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة في إطار اقتصاد السوق.²

تعتبر من أهم المعطيات لقياس مدى قُدوة المؤسسة في مكافأة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة، وكذا الحصول على الأموال لضمان تجديد وسائل إنتاجها وتطويرها، وبالتالي ضمان التمويل الذاتي وتمكين المؤسسة من فرض سيطرتها في السوق الذي تنشط فيه.

تشير إلى قدرة وكفاءة الإدارة في تعظيم ثروة أصحاب المشروع أي أنه يقيس ربحية رأس المال الذي قدمه المالكون، وأن هذه النسبة ترتفع فسي سنوات الاعفاء من الضرائب وتنخفض في سنوات الخضوع لها.³

ويقاس معدل المردودية المالية بتطبيق العلاقة التالية:⁴

معدل المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة.

يقيس هذا المعدل الأداء المالي في المؤسسة، لأنه يقيس مدى مساهمة الأموال الخاصة في تكوين نتائج صافية تمكن المؤسسة من رفع مستوى رأس مالها.⁵ أي يبين معدل المردودية المالية الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين من كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً كلما كان أفضل للمؤسسة، وتعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة.⁶

وتتكون المردودية المالية من:⁷

المردودية المالية = (النتيجة الصافية ÷ رقم الاعمال) × (رقم الاعمال ÷ الأصول الاقتصادية) × (الأصول الاقتصادية ÷ الأموال الخاصة).

¹ Richard Brealey et autres, Principes de gestion financière, Person éducation, 8^{ème} édition, France, 2006, p.860.

² مليكة زيعب، بوشنقىير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 88.

³ مجيد الكرخي، تقوم الأداء (الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية)، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، الأردن، 2010، ص 105.

⁴ Pierre Paucher, Mesure de la performance financière de L'entreprise, Offices des publications universitaires, France, 1993, p129.

⁵ سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 180.

⁶ مليكة زيعب، بوشنقىير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 180.

⁷ Hubert De La Bruslerie, op.cit.p.185.

ويلاحظ ان المردودية المالية تتشكل من ثلاث نسب أساسية وهي:¹

معدل الربحية المالية: يتمثل في النسبة الأولى النتيجة الصافية ÷ رقم الاعمال، هذه النسبة تقدم كلاسيكيا الهامش الصافي للمؤسسة، الذي يحدد السياسة التجارية للمؤسسة، إذ يمكن من خلالها معرفة الموقع التنافسي للمؤسسة في سوق السلع والخدمات والمنتجات التي تقوم بإنتاجها.

معدل دوران الأصول: يتمثل في النسبة الثانية رقم الاعمال ÷ الأصول الاقتصادية، هذه النسبة تقدم معدل دوران الأصول الذي يوضح الفعالية الإنتاجية لمؤسسة، هذا المعدل يسمح بمقارنة الخيارات الصناعية والتكنولوجية للمؤسسة المتواجدة في نفس فرع النشاط.

معدل الاستدانة: يتمثل في النسبة الثالثة الأصول الاقتصادية ÷ الأموال الخاصة، هذه النسبة تحدد سياسة التمويل بالنسبة للمؤسسة وبأكثر دقة تقيس معدل مديونية المؤسسة، لان راس المال المستثمر يتكون من راس المال الخاص والديون، وعليه تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى نجاعة المؤسسة في اختيارها لسياسة مالية معينة تسمح لها بتسجيل مستوى معين من النمو.

يتضح مما سبق ان المركبات الأساسية للمردودية المالية تتمثل في كل من معدل الاستدانة، معدل الربحية، ومعدل دوران الأصول، أي بتعبير اخر معدل الربحية، ومعدل دوران الأصول من المكونات الأساسية للمردودية الاقتصادية، فانه يمكن الاستنتاج مباشرة بان مستوى المردودية المالية يتحدد تبعا لمستويات كل من المردودية الاقتصادية ودرجة الاستدانة.

مطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المؤسسات خلال قيامها بنشاطها العديد من المشاكل والصعوبات التي قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين البحث عنها وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما يهدف اليه عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث تعمل على تشخيص وضعيتها المالية لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها واقتراح قرارات تصحيحية، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد:

1. رأس المال العامل:

¹ Bougera Razik, op.cit.p15.

إن العمليات التي بها المؤسسة هي تولد الموارد تسمح بتمويل الاستخدامات حيث أن هذه الموارد تهدف إلى زيادة الخزينة المتاحة التي من خلالها تستطيع المؤسسة تمويل استخداماتها.

وإذا كانت الموارد الدائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة، هذا يعني أن المؤسسة تبتعد عن خطر العسر المالي، فهذه السياسة يمكن أن تؤثر سلباً على أرباح المؤسسة بسبب استخدام موارد طويلة الأجل ذات تكلفة مرتفعة في تمويل الاستخدامات الدورية وهذا ما يؤثر سلباً على أداء المؤسسة.

2. الاحتياج في رأس المال العامل:

هو عبارة على الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها من دورة الاستغلال ويمثل العجز في تمويل الاستخدامات خارج الخزينة بواسطة الموارد خارج الخزينة.

عندما لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتا يتولد الاحتياج المالي للاستغلال، وهذا العجز يستطلع عليه بالاحتياج في رأس مال عامل الذي يعتبر البنية المالية للمؤسسة أي حجم الخصوم الجارية الذي يجب توفيره لتمويل الأصول الجارية، وإذا لم تتمكن من رفع الاحتياج في رأس المال العامل ورقم الأعمال يؤدي إلى عدم تحقق النمو المتوازن للمؤسسة وهذا بدوره يؤثر على الأداء المالي ويؤدي إلى الإفلاس والنزول.

3. الخزينة:

تشكل الخزينة عندما تستخدم المؤسسة رأس مال عامل في تمويل احتياجات رأس مال عامل، فإذا تمكنت من تغطية هذا الاحتياج يكون رصيد الخزينة موجب وهي حالة فائض وفي العكس تكون الخزينة سالبة وهي حالة عجز، وبالتالي تؤثر على أداء المؤسسة.

ويحدث عجز في رصيد الخزينة إذا اخلت المؤسسة بمبدأ التغطية وقامت بتمويل الاستخدامات المستقرة عن طريق موارد الاستغلال فيؤدي ذلك إلى انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل على حاله في وضعه الطبيعي وبالتالي تنتقل المؤسسة من حالة فائض إلى حالة عجز.

4. المردودية المالية:

وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة.

فإذا كانت النتيجة الصافية للسنة المالية أقل من الأموال الخاصة لأصحاب المؤسسة هذا يدل على التراجع الذي حدث في نشاط المؤسسة والفشل الذي تواجهه حيث انخفاضها يتبعه في كثير من الحالات عدم الاستجابة

الى متطلبات المؤسسة وحدوث مشاكل، وهذا ما يؤثر على الأداء المالي للمؤسسة وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة.

5. المردودية الاقتصادية:

تتم بالنشاط الرئيسي وتستبعد الأنشطة الثانوية والاستثنائية، تتمثل في العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها.

فإذا لم تتمكن الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الاعمال (المبيعات المحققة) يساعد المؤسسة في تحقيق فائدة خلال السنة تتمكنها من تحقيق أهدافها فهذا يؤثر بدوره على الأداء المالي للمؤسسة. أما نتيجة الاستغلال فهي تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مقارنة بالإيراد الإجمالي.

المطلب الرابع: أثر الضريبة على مردودية المؤسسة

تحتل الضريبة مكانة خاصة، ليس لكونها واحدة من اهم الإيرادات العامة، وإنما لأهمية الدور الذي تلعبه في التأثير على مردودية المؤسسة وعلى مختلف قراراتها، وعليه سنتعرض في هذا المبحث لأبرز الآثار التي يمكن ان تحدثها الضريبة على مردودية المؤسسة.

الآثار المباشرة وغير المباشرة للضريبة على المردودية:

أولاً: الآثار المباشرة للضرائب على المردودية

تعد الضريبة أداة من أدوات السياسة المالية للدولة، وتأثيرها لا يكون على المستوى الكلي بل يتعداه الى المستوى الجزئي، فالضريبة تؤثر على مردودية المؤسسة بشكل مباشر وغير مباشر ويتضح ذلك من خلال النقاط الآتية:

تؤثر الضريبة بشكل مباشر على المردودية المالية من خلال تأثيرها على نتيجتها الصافية، وهذا ما سنوضحه:

النتيجة الصافية هي النتيجة الحقيقية للمؤسسة، فهي تخضع للضريبة على الأرباح، وتحسب وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة}$$

¹ Daniel Bousard, états financiers et comptabilité, éditions chihab, édition sans édition, Algérie, 1995, p36.

تتوقف المردودية المالية على النتيجة الصافية، ولما كانت هذه الأخيرة تعبر عن النتيجة المتبقية بعد خصم

الضريبة على الربح، وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:¹

$$R_{net} = (RB - RB) * t$$

$$R_{net} = RB (1-t)$$

حيث تمثل:

R_{net} النتيجة الصافية؛

RB النتيجة الاجمالية؛

T معدل الضريبة على أرباح الشركات.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا تأثير الضريبة على المردودية المالية للمؤسسة من خلال:

*تخفيض معدلات الضريبة على الأرباح،

*عدم اخضاع الأرباح كليا او جزئيا.

تظهر اثار الضريبة على الأرباح بصورة مباشرة حيث تعمل على تخفيض من النتيجة الصافية للمؤسسة، التي عبارة عن النتيجة الاجمالية مخصوما منها مجموع الضرائب على الأرباح، وكلما كان معدل الضريبة على الأرباح مرتفعا كلما أدى ذلك الى تخفيض حجم النتيجة الصافية بالمؤسسة، ويحدث العكس في حالة انخفاض معدل الضريبة على الأرباح.²

ثانيا: الاثار غير المباشرة للضرائب

ان للضريبة تأثير غير مباشر على مردودية المؤسسة، من خلال التأثير على نتيجة الاستغلال، قرار الاستثمار وقرار التمويل، وسنحاول التطرق لكل عنصر كما يلي:

¹ وردة بوسنة، التأثير الضريبي على مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية (دراسة سوناطراك سكيكدة)، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2013/2014، ص74.

² مبروكة حجار، أثر السياسة الضريبة على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة، مذكرة ماجستير في علوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2005/2006 ص55.

1. أثر الضريبة على المردودية الاقتصادية:

تستخدم نتيجة الاستغلال في قياس المردودية الاقتصادية، وهي نتيجة الاستغلال العادي لدورة معينة، تظهر لنا الانتقال العادي الذي تقوم به المؤسسة خلال دورة نشاطها.¹

وتقاس المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال ÷ الأصول الاقتصادية.²

وعند اخذ الضرائب بعين الاعتبار، يمكن حساب المردودية الاقتصادية كالآتي:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال ÷ الأصول الاقتصادية

تظهر اثار الضريبة على المردودية الاقتصادية بصورة غير مباشرة، حيث تعمل على التخفيض من نتيجة الاستغلال، وباعتبار هذه الأخيرة عبارة عن إيرادات الاستغلال مخصوما منها تكاليف الاستغلال، وتؤثر الضرائب على تخفيض المبيعات (رقم الاعمال) وزيادة اعباء الاستغلال (تكاليف ثابتة + متغيرة) وبالتالي تخفيض المردودية الاقتصادية.

2. أثر ضريبة الأرباح على المردودية المالية: تؤثر الضريبة بطريقة غير مباشرة على المردودية المالية من خلال قرار الاستثمار والتمويل.

– أثر الضريبة على قرار الاستثمار: ان عملية اتخاذ قرار الاستثمار تعد امرا حاسما وهاما في حياة المؤسسة، تتطلب التخطيط لها وذلك بإعداد خطة طويلة الاجل تراعي ترتيب مصادر التمويل المختلفة وتضمن توافرها دائما وقت الحاجة اليها مع تطور عمر المشروع الاستثماري، على ان يؤدي ذلك في النهاية الى تعظيم حقوق الملاك والمساهمين³. ويعرف قرار الاستثمار بانه القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها لاقتناء مخالف موجوداتها⁴.

يمكن ان تؤثر الضرائب على قرار الاستثمار وبالذات ضرائب الأرباح من خلال تأثيرها على تيار الأرباح الصافية المتوقعة من الفرص الاستثمارية قيد الدراسة، ويلعب نمط تيار الأرباح الصافية ومدى تقلبها حول القيمة المتوقعة دورا في تحديد الأثر السلبي لضريبة الأرباح من حيث كون الأرباح الصافية المتوقعة من الفرص الاستثمارية المتاحة موجبة ومنتظمة من خلال العمر الانتاجي للمشروع، وان فرض الضريبة او زيادة

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات التسيير (التحليل المالي)، الجزء الأول، الدار المحمدية، الجزائر، 1990، ص 83.

² Patrice Vizzavona, Gestion Financière, Berti édition, 9ème édition, Algérie, 2004, p119.

³ الزين المنصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 66.

⁴ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 59.

معدلها، سيؤثر على العائد الصافي ويخفضه بنفس القدر لجميع الفرص الاستثمارية المتاحة، وقد يؤدي الى خروج بعض الفرص الحدية من خيارات المستثمر، اما اذا كانت الأرباح الصافية لفرص الاستثمار المتاحة غير منتظمة، فان تأثير الضريبة على قرار الاستثمار سوف يتوقف على مدى سماح التشريع الضريبي بخصم خسائر وتحويلها في حالة عدم السماح بمثل هذا الخصم او التحويل فسوف يكون هناك اثر مميزا لصالح بعض المشروعات او الفرص الاستثمارية، وفي غير صالح البعض الاخر بالرغم من تساوي مجموعة الأرباح الصافية المتوقعة من هذه الفرص.

لذلك فان الإدارة تأخذ في اعتبارها عند اتخاذ القرارات الرأسمالية اثار الضرائب عند تحليل البدائل الاستثمارية حيث ينبغي تقييم المشروعات الاقتصادية، باستخدام التدفقات النقدية بسبب تأثيره على الضرائب، حيث انه كلما كان القسط السنوي للإهلاك مرتفعا (كذلك بالنسبة لمعدل الضريبة) كلما يسهم في خفض النتيجة قبل الضريبة، وبالتالي يساعد على خفض ضريبة الأرباح التي سوف تنعكس بالإيجاب على الوفورات النقدية بعد الضريبة داخل المؤسسة ويسهم في رفعها، حيث يؤثر قسط الاهتلاك (المتناقص) على التدفقات النقدية داخل المؤسسة، وذلك بتأثيره على الضرائب ويقوم بتخفيضها وتأجيل الدفع جزء متزايد من الضريبة السنوية الى السنوات اللاحقة، بالمقارنة مع طريقة القسط الثابت للإهلاك، لذلك فان معدل الضرائب المفروضة على نشاط المؤسسات داخل الدولة من شأنه ان يسهم في اقتطاع نسبة لا يستهان بها من ربح هذه المؤسسات (او ربح المستثمرين فيها)، بمعنى انه كلما تكون ضريبة الأرباح تصاعديّة (يزداد سعرها الحدي مع زيادة ربح المستثمر)، كلما يكون مقدار الضريبة اكبر (العبء الضريبي اثقل) على الفرص الاستثمارية الضرورية لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية، وبالتالي سلبا على أرباح المساهمين في المشروع او منشآت اقتصادية¹.

– أثر الضريبة على قرار التمويل:

يعتبر القرار التمويلي من اهم القرارات المالية في المؤسسة يمكن ان يكون له أثر كبير على أداء المؤسسة، من خلال استخدام مزيج تمويلي من الموارد المالية الداخلية والخارجية لتمويل استثماراتها، وذلك من خلال السعي للوصول الى الهيكل المالي الأمثل، الذي يسعى الى تقليل تكلفة راس المال، وبالتالي خلق القيمة للمساهمين².

¹ قاسم باجي حمدي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مدخل نظري تطبيقي)، الجزء الثاني، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص -ص 115-118.

² صابر عباسي، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص 98.

المبحث الثالث: التحليل المالي للمؤسسة

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

يسعى التحليل المالي الى تحديد أهم نقاط القوة والضعف المالي التي تواجهها المؤسسة وقد يقوم بالتحليل المركز المالي والتنبؤ المالي للمؤسسة في المستقبل او لإعادة تقرير للإدارة العليا ويقدم أيضا لتحليل الجهات الخارجية مثل محل الائتمان بالبنك التجاري لتحديد الملائمة المالية للمؤسسة عند الحصول على قروض.¹

ويعرف أيضا:

هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم او المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد وهي مهمة في مشاريع الدولة المركزية لأن المجمع هو من يتحمل الخسائر الناجمة عن فشل المشاريع ويتضمن عملية تفسير القوائم المالية وفهمها وهو أحد المصادر المهمة للمعلومات.²

المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

يمكن حصر الأهداف المالية التي تسعى الى تحقيقها في الأهداف التالية:

1. التحكم في الخطر المالي: مواجهة المخاطر المالية يعد من أهم أهداف المؤسسة، وهي مخاطر متنوعة منها ما يتعلق بتمويل أصول المؤسسة، ومنها الشروع في نشاطات ومشاريع مستقبلية وهناك مخاطر متعلقة بالاستغلال ومنها مخاطر هيكل التكاليف، أثر الرافعة المالية ومخاطر الإفلاس والعسر المالي، أما المخاطر المرتبطة بالبيئة فهي ناتجة عن عوامل التأكد وحالة عدم الاستقرار، وهي مخاطر الاضطراب في أسعار الصرف والفائدة، ومنها ما يتعلق بالمحيط السياسي والإداري الذي تعمل فيه المؤسسة حيث يؤدي عدم الاستقرار في مجالات الى أضرار هامة في تحقيق الأمثلية في قيمة المؤسسة .

2. المحافظة على مستوى اليسر المالي وتحقيق سيولة ملائمة: يعتبر العسر المالي من المخاطر بالغة التأثير على نشاط المؤسسة، وبالتالي فموجوداتها المالية تتركز على جانب أساسي يتمثل في تحقيق التوازن المالي اعتمادا على تسيير الفعال للحزينة، وبالتالي تحقيق الحد الأدنى من السيولة النقدية التي تعتبرها هامش أمان

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 279.

² خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، عمان، طبعة الاولى، 2010، ص 54.

يمكنها من مواجهة التزاماتها اتجاه الأطراف أو المتعاملين الماليين والحد من مخاطر التوقف عن الدفع التي قد يؤدي الى إشهار إفلاس المؤسسة وتصنيفها لتسديد مستحقات الدائنين.¹

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة قصيرة الاجل، أو بتعبير آخر قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة الى أموال متاحة، أما اليسر المالي فهو يمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها طويلة ومتوسطة الاجل، فهو يتعلق بالافتراض طويل ومتوسط الاجل الذي تقوم به المؤسسة.

3. التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة ويتمثل التوازن المالي بين رأس مال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والتحصيلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.²

ومنه التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة،
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في أجل القصير وتدعيم اليسر المالي،
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير،
- تخفيض خطر المالي الذي تواجهه المؤسسة،

4. المردودية وإنشاء القيمة:

تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، وتعتبر هدف من الأهداف او المجالات الثمانية التي يجب ان تسعى المؤسسة الى تحقيقها.³ وهي: الإنتاجية، المردودية، الموارد المالية، حصة السوق أداء المسيرين، الافراد، المسؤولية الاجتماعية.

¹الباس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

²المرجع السابق، ص 43.

³صالح مهدي، محسن العامري، الإدارة والاعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 605.

أما انشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا والمردودية الكافية هي التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فاذا لم يتمكن مسيري المؤسسة من انشاء القيمة فان المستثمرين يتوجهون الى توظيفات أخرى أكثر مردودية، مما سبق يتبين ان هدف انشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين او ملاك المؤسسة ويجعل اهميتهم تحتل الصدارة.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا للأداء المالي، والتعرف على بعض مؤشراتته المالية، وجدنا أنه يعتبر وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات القائمة بين عناصر المؤسسة المختلفة، والكشف عن نقاط القوة والضعف ومعرفة الانحرافات التي قد تتعرض لها المؤسسة ومحاولة علاجها، بتقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين وضعية المؤسسة وتحقيق أهدافها المالية المنشودة.

وتعرضنا كذلك للمردودية واهم مكوناتها، ومختلف العوامل المحددة لها والتي اعتبرت الضرائب من بينها. وفي الأخير تم التعرف على أبرز الآثار التي يمكن أن تحدثها الضرائب على مردودية المؤسسة، من خلال أثارها المباشرة على النتيجة الصافية، وأثارها غير المباشرة على نتيجة الاستغلال وقرار الاستثمار والتمويل.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسات
التالية (مجمع صيدال، شركة روية،
المؤسسة الوطنية للحصى)

مقدمة الفصل:

على ضوء ما تم تقديمه في الفصلين السابقين من دراسة نظرية لموضوع العبء الضريبي و الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، سنعمل في هذا الفصل على تسليط الضوء على المؤسسات موضوع الدراسة، وذلك باعتبار ان الجانب التطبيقي في أي دراسة هو محاولة اسقاط الجانب النظري منها على ارض الواقع لاستكمال محاور الدراسة، لذلك سنستعرض في البداية تقديم صغير لكل مؤسسة من المؤسسات موضوع الدراسة، بعد ذلك نقوم بدراسة العبء الضريبي وحساب المردودية لكل مؤسسة، وفي الأخير استخراج أثر العبء الضريبي على مردودية هذه المؤسسات وذلك في الفترة من 2012 الى سنة 2016، بالاعتماد على القوائم المتوفرة لدينا، وعليه سنتناول هذا الفصل في المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: عرض مختصر للمؤسسات موضوع الدراسة
- ✓ المبحث الثاني: دراسة العبء الضريبي والمردودية لكل مؤسسة
- ✓ المبحث الثالث: استخراج أثر العبء الضريبي على مردودية كل مؤسسة

المبحث الأول: عرض مختصر لمؤسسات موضوع الدراسة

سنحاول في هذا المبحث التعريف بكل مؤسسة من المؤسسات التي سنجري عليها الدراسة ولكن بشكل مختصر ووجيز.

المطلب الأول: التعريف بمجمع صيدال

يحتل مجمع صيدال مكانة هامة في مجال الصناعة الصيدلانية، ويعتبر الرائد في هذه الصناعة في الجزائر، حيث يمثل قطبا صناعيا مهما على مستوى السوق الجزائرية، كما استطاع في فترة وجيزة أن يحقق نتائج لا بأس بها. يعتبر مجمع صيدال شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها ب 2.500.000.000 دينار جزائري، 80 % من رأس مال صيدال ملك للدولة وال 20 % المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص. تكمن مهمة صيدال في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري.

أنشأت صيدال في 1982 عقب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية وقد استفادت في هذا الإطار، من نقل مصانع الحراش والدار البيضاء وجسر قسنطينة. كما حول إليها في 1988، مركب " المضادات الحيوية" للمدية الذي كان على وشك الانتهاء من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية.

في سنة 1989 وتبعا لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير.

في سنة 1993، تم إضفاء تعديلات على القانون الأساسي للشركة، حيث سمح لها بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع. في سنة 1997، وضعت شركة صيدال مخطط إعادة هيكلة أسفر على تحويلها إلى مجمع صناعي يضم ثلاث فروع (فارمال، انتيبوتيكال وبيوتيك) .

في 2009، رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59% وفي سنة 2001، قامت بشراء 20 % من رأسمال شركة إيبيرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة " تافكو " من 38.75% إلى 44.51%.

في 2011، رفعت صيدال في رأسمال إيبيرال إلى حدود 60% وفي جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في إدماج فروع عن طريق الامتصاص: انتيبوتيكال، فارمال وبيوتيك.

يتمثل الهدف الاستراتيجي لمجمع صيدال في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنسية والمساهمة، بشكل فعلي، في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية.

إن صفة المؤسسة العمومية تخول لمجمع صيدال مهمتين أساسيتين:

- ضمان استقلاله المالي والاستدامة في توازنه المالي وضمن تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته، من أجل تحقيق أهداف نموه وتطوير موارده البشرية.

- تحقيق الأهداف المنوطة به من قبل الدولة، بصفتها المساهم الرئيسي.

وفي إطار مهمته الأساسية، حدد مجمع صيدال خطوط العمل التي تمكنه من ضمان نموه وتعزيز مكانته الرائدة في إنتاج الأدوية الجنيسة.

في طليعة هذه الخطوط، يظهر مخطط شامل ومتكامل للتنمية يرافق توسع المجمع والذي يتمركز حول تجميع الموارد البشرية، تحسين التنظيم ونظام المعلومات، تعزيز ثقافة المؤسسة وتنفيذ سياسة فعالة للاتصال:

- تعزيز القواعد الأخلاقية التي تهدف تسوية وتطهير سوق الأدوية؛
- المساهمة في الحد من الواردات؛
- الانفتاح على الأسواق الخارجية؛
- الزيادة من مستوى رضا المستهلك.

اهداف مجمع صيدال:

الأهداف الاستراتيجية لمجمع صيدال تتمثل في الآتي:

- ✓ توسيع تشكيلة منتوجاته؛
- ✓ تقديم أدوية منافسة من حيث الجودة والسعر؛
- ✓ منافسة السوق الخارجي وخاصة الإفريقي؛
- ✓ توسيع إطار الشراكة مع المؤسسات والمخابر الأجنبية؛
- ✓ التركيز على الاستفادة من البحث العلمي، بالتعاون مع كليات الصيدلة ومراكز البحوث الأجنبية؛
- ✓ رفع الإنتاجية والعمل على تحسين النوعية؛
- ✓ العمل على تحقيق الأمن الدوائي محليا؛

- ✓ الأخذ في عين الاعتبار انشغالات الصحة العمومية الوطنية؛
- ✓ تكثيف الجهود في ميدان التسويق والإعلام الطبي، وكذلك من خلال توسيع حجم الاستثمارات وترقيتها؛
- ✓ خلق مناصب شغل جديدة من إنشاء فروع جديدة.¹

المطلب الثاني: تقديم شركة الرويبة

تعتبر مؤسسة رويبة من بين المؤسسات الرائدة في مجال الصناعة الغذائية وبالتحديد في قطاع المشروبات بالجزائر، تأسس المعمل الجديد للمبررات NCA-ROUIBA في 02 ماي 1966، وهي مؤسسة ذات أسهم تابعة للقطاع الخاص، وتم انشاؤها من طرف "الاحوة عثمانى"، وتقع على الطريق الوطني رقم 03 بالمنطقة الصناعية الرويبة (ولاية الجزائر).

وتعد من أهم المعامل الجزائرية في قطاع المشروبات حاليا وفي قطاع المصبرات سابقا، وقد وصل عدد عمالها سنة 2010 إلى 480 عامل، أما رأس مالها الاجتماعي فيقدر ب 849195000 دينار.

تقوم المؤسسة بتسويق جميع منتجاتها بعلامة "رويبة" «ROUIBA» نسبة للمنطقة التي توجد بها، ويعتبر المعمل الجزائري الجديد للمصبرات أحد أهم المؤسسات الرائدة والمهمة في مجال الصناعة الغذائية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بقطاع المشروبات من حيث مساهمته في تغطية احتياجات السوق المحلي، من خلال السياسات المحكمة التي اتبعتها والخيارات الاستراتيجية المستمرة طوال مدة نشالها، خاصة فيما يتعلق بالخيارات المتعلقة بالتعبئة والتغليف وتوجيه المنتجات.

اهداف شركة الرويبة:

تهدف مؤسسة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات لإنتاج وتسويق المنتجات الغذائية السائلة وكذا المواد اللازمة لهذا الانتاج، كما تهدف إلى التحويل والتصدير المباشر للمواد الفلاحية الغذائية؛

- ✓ تهدف المؤسسة لمنح المستهلك منتج ذو نوعية وجودة عالية؛
- ✓ تهدف لأن تصبح العلامة الرائدة في المغرب العربي؛
- ✓ تطمح لأن تكون من بين أحسن عشرة شركات في افريقيا والبحر الأبيض المتوسط الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية؛

¹www.saidalgroup.dz, consultée : le 04/06/2019

- ✓ المساهمة الفاعلة في التنمية المحلية والجوارية، وكذا الالتزام بترقية التنمية المستدامة؛
- ✓ المراهنة على التكنولوجيا النظيفة والصديقة للبيئة؛
- ✓ تهدف من خلال ادراجها في البورصة لفتح قناة دائمة للحصول على أموال خاصة توفر للمؤسسة بدائل تمويلية توافق طموحا تما؛
- ✓ تعزيز سمعة المؤسسة اتجاه المساهمين المحتملين والمتعاملين الاقتصاديين.

التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة:

- ✓ تطوير القدرات الإنتاجية للاستجابة للنمو السريع الذي عرفته العصائر المعلبة الكارتونية والقارورات البلاستيكية؛
- ✓ تحسين الطاقة التخزينية للمؤسسة؛
- ✓ تعزيز القدرة التسويقية للمؤسسة؛
- ✓ تطوير الصادرات وخاصة في المنطقة المغاربية؛
- ✓ ترقية سياسة الجودة الشاملة بالاستجابة للمعايير الدولية.¹

المطلب الثالث: تقديم المؤسسة الوطنية للحصى (الجزائر):

الشركة الوطنية للحصى، هي شركة برأس مال قدره 3 مليار دينار، وتعتبر جزء من المجموعة الصناعية مناجم الجزائر، تأسست سنة في 01 جانفي 1987 بعد اعادة هيكله الشركة الوطنية لمواد البناء "SNMC" بموجب المرسوم رقم 86270 في 04 نوفمبر 1986، يقع مقرها في شارع جسر قسنطينة بالجزائر العاصمة، وصل عدد العاملين بها الى 1228 عامل في نهاية 2013، وتتمحور مهمة هذه المؤسسة في انتاج الحصى وكربونات الكالسيوم واحجار الزينة، وتتألف المؤسسة الوطنية من عدة محاجر تتمثل في الاتي:

- ✓ تسعة محاجر موزعة على التراب الوطني؛
- ✓ ستة محاجر التي قدمتها SNMC في السنوات 1977 – 1981؛
- ✓ اثنين من المحاجر التي قدمتها ENCC /ENDMC في السنوات 1982 – 1989؛
- ✓ مصنع لكربونات الكالسيوم في الخروب ولاية قسنطينة؛

¹ زينب بن مراد، مساهمة مؤشرات القيمة المضافة في تقييم الاداء المالي للمؤسسة القطاع الخاص (دراسة حالة مؤسسة-NCA ROUIBA) خلال الفترة 2010-2013، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 30.

- ✓ وحدة لإنتاج احجار الزينة، مكونة من ستة ورشات للأحجار الطبيعية من بينهم ثلاثة للإنتاج وورشتين لتفتيت الحجر؛
- ✓ ثلاث ودائع توجد في كل من الرويبة بالجزائر، السانية بوهران، لحروب بقسنطينة؛
- ✓ فرع للبوزولان؛
- ✓ مخبر مركزي لمراقبة جودة منتجات المؤسسة؛
- ✓ وحدة تابعة والمسؤولة عن احجار الزينة التشغيلية منذ 01 جانفي 2004، تسمى (RoCaA1).

اهداف المؤسسة:

تمكنت المؤسسة الوطنية للحصى من احتلال موقع ريادي في السوق الوطنية، وتجاوزت ذلك لتصل إلى السوق العالمية، وهذا راجع في الأساس إلى طبيعة الأهداف المسطرة من الإدارة بالإضافة إلى طبيعة نشاطها في مجال انتاج وتطوير الحصى وكربونات الكالسيوم وأحجار الزينة.

تسعى المؤسسة الوطنية للحصى كغيرها من المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن بينها:

- ✓ العمل المستمر على تصنيع و انتاج منتجات ذات جودة عالية في بيئة الاستماع المستمر للعميل؛
- ✓ ارضاء وتلبية احتياجات العملاء مع منتجات ذات جودة عالية وفقا لاحتياجاتها بأسعار تنافسية وفي الوقت المحدد؛
- ✓ ضمان التحقيق المستمر للأرباح من خلال زيادة حصتها السوقية وحجم مبيعاتها باعتباره هدف تسعى إليه جميع المؤسسات الاقتصادية من أجل البقاء؛
- ✓ العمل على التوسع والحفاظة على حصتها السوقية؛
- ✓ العمل على تطوير وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنتجات؛
- ✓ العمل على تغطية حجم الطلب من المنتجات؛
- ✓ تحقيق ميزة تنافسية والحفاظة عليها من خلال تقديم منتجات ذات جودة عالية؛
- ✓ التنوع في المنتجات المقدمة من أجل تلبية طلبات الزبون؛
- ✓ من الأهداف الرئيسية أيضا للمؤسسة هدف التوسع وإنجاز وحدات ومصانع جديدة؛
- ✓ الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

يتمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة الوطنية للحصى في إنتاج، تطوير، تسويق الحصى وكربونات الكالسيوم وأحجار الزينة.

● **الحصى:** يستخرج الحصى من حطام كتلة الصخور الطبيعية أو الاصطناعية المستخدمة، وتتم هذه العملية من خلال الاستعانة بالعديد من المنتجات ليتم استخدامها كقاعدة الإعداد الحصى وهي:

– الطين الموسع؛

– الفيرميكوليت؛

– أجزاء من الفلين.

● **كربونات الكالسيوم:** كربونات الكالسيوم معدن بلوري أبيض، وهو موجود على نطاق واسع في الطبيعة، كما أنه المكون الرئيسي للحجر الجيري، والرخام والمرجان والكلسييت والطباشير، وتدخل كربونات الكالسيوم في تركيب معاجين الأسنان ومساحيقها، وتستخدم أيضا في بعض الأدوية لتخفيض الحموضة في المعدة.

● **أحجار الزينة:** يطلق مصطلح أحجار الزينة على الصخور التي يتم قطعها ونحتها وصقلها بهدف استخدامها في أغراض البناء، وذلك لما تتميز به من جمال طبيعي وألوان جميلة وجذابة، وصلابة ومتانة عالية تجعلها مقاومة لعوامل التعرية، ويعتمد اختيارها لأغراض البناء على تجانسها من حيث الألوان والأشكال والنسيج وحجم الحبيبات وخلوها من الشوائب والشقوق الدقيقة.

المبحث الثاني: دراسة العبء الضريبي والمردودية لكل مؤسسة

بعد تعريفنا بالمؤسسات موضع الدراسة نأتي الان لدراسة العبء الضريبي ومردودية كل مؤسسة للفترة (2012 – 2016).

المطلب الأول: دراسة العبء الضريبي والمردودية لمجمع صيدال للفترة (2012 – 2016)

سنقوم أولا بعرض الميزانيات المختصرة وجدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة وبعد ذلك نقوم بحساب المردودية والعبء الضريبي للمجمع.

أولا: عرض القوائم المالية للمؤسسة

1. عرض الميزانيات المختصرة لسنوات الدراسة:

الجدول (1): جدول يوضح الميزانيات المختصرة لمؤسسة صيدال لسنتي (2012 – 2013)

السنوات	الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
2012	الأصول الثابتة	11454745444.93	الأموال الدائمة	21087910309.03
	الأصول المتداولة	11412880568.37	الأموال الخاصة	14746506012.32
	خزينة الاصول	7153519481.26	الديون طويلة الاجل	6341404296.71
			الديون قصيرة الاجل	7464710646.98
			خزينة الخصوم	1468524539.53
	المجموع	30021145494.54	المجموع	30021145494.54
2013	الأصول الثابتة	11308739239.87	الأموال الدائمة	21756636705.06
	الأصول المتداولة	13377461145.52	الأموال الخاصة	16748436102.49
	خزينة الاصول	5413372987.30	الديون طويلة الاجل	5008200602.57
			الديون قصيرة الاجل	7610920131.01
			خزينة الخصوم	732016536.52
	المجموع	30099573372.69	المجموع	30099573372.69

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيتين المفصلتين

الجدول (2): جدول يوضح الميزانيات المختصرة لمؤسسة صيدال لسنوات (2014 – 2016)

السنوات	الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
2014	الأصول الثابتة	13003229373.47	الأموال الدائمة	26079391337.35
	الأصول المتداولة	13385898305.45	الأموال الخاصة	17590664386.45
	خزينة الاصول	5198576727.01	الديون طويلة الاجل	8488726950.90
			الديون قصيرة الاجل	4880137467.32
			خزينة الخصوم	628175601.26
	المجموع	31587704405.93	المجموع	31587704405.93
2015	الأصول الثابتة	15767186133.72	الأموال الدائمة	28239754071.79
	الأصول المتداولة	13167070056.61	الأموال الخاصة	20465934577.15
	خزينة الاصول	5987644631.35	الديون طويلة الاجل	7773819493.64
			الديون قصيرة الاجل	5953314003.48
			خزينة الخصوم	728832746.41
	المجموع	34921900820.68	المجموع	34921900820.68
2016	الأصول الثابتة	30441796482.93	الأموال الدائمة	38861237692,96
	الأصول المتداولة	10817739786.14	الأموال الخاصة	27464009197.27
	خزينة الاصول	5131000388.34	الديون طويلة الاجل	11397228495,69
			الديون قصيرة الاجل	6719135520,04
			خزينة الخصوم	810163444,41
	المجموع	46390536657,41	المجموع	46390536657,41

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المفصلة

لقد قمنا انطلاقاً من الميزانيات المفصلة للسنوات (2012-2016) لمؤسسة صيدال ببناء الميزانيات المختصرة حيث تم جمع هذه الحسابات ضمن كتل ومبالغ اجمالية بحيث سنستعمل هذه الميزانيات لاحقاً لاستخراج قيمة الأصول الاقتصادية والأموال الخاصة على اعتبارها متغيرين أساسيين للتوصل للمردودية الاقتصادية والمالية.

2. عرض جدول حسابات النتائج لفترة الدراسة:

الجدول (3): جدول يوضح حساب النتائج لمجمع صيدال للسنوات (2012 – 2014)

2014	2013	2012	البيان
9836622190.20	1224387814.00	14124680917.11	انتاج السنة المالية
-3833249827.85	-4296731000.37	-6161220892.79	استهلاك السنة المالية
6003372362.35	7947147148.63	7963460024.32	القيمة المضافة للاستغلال
-205064473.74	-211018083.50	-228139765.88	الضرائب والرسوم
2576108686.37	3887686198.92	3926215364.31	اجمالي فائض الاستغلال
1618736152.23	2946399282.02	2521790318.71	النتيجة التشغيلية
-50302205.93	-147696864.44	-124338803.55	النتيجة المالية
1568433946.30	2798702417.58	2397451515.15	النتيجة العادية قبل الضريبة
-309812391.00	-500440495.49	-489506617.86	الضرائب على الأرباح
-90261226.37	-4662574.50	-	الضرائب المؤجلة
1348882781.67	2293599347.59	1996670407.30	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-21476.75	-3985277.20	النتيجة غير العادية
1348882781.67	2293577870.84	1992685130.10	نتيجة الأنشطة غير العادية
1477751553.22	2658147326.76	1965160951.44	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

الجدول (4): جدول يبين حساب النتائج لمجمع صيدال لسنتي (2015 – 2016)

2016	2015	البيان
10489075107,79	9972150634.01	انتاج السنة المالية
-4592557563,96	-4466777605.00	استهلاك السنة المالية
5896517543,83	5505373029.01	القيمة المضافة للاستغلال
-173817524,53	-166639675.94	الضرائب والرسوم
2699225850,88	2282709108.04	اجمالي فائض الاستغلال
2093143975,07	1433808241.54	النتيجة التشغيلية
5560738,84	10001361.07	النتيجة المالية
2098704713,91	1443809602.6	النتيجة العادية قبل الضريبة
-628653272,00	-328709218.00	الضرائب على الأرباح
-96986328.41	-	الضرائب المؤجلة
1567037770,32	1099706672.69	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	النتيجة غير العادية
1567037770,32	1099706672.69	النتيجة الصافية للنشاط
1509161605,06	1143817990.89	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

وانطلاقاً من جدول حسابات النتائج لمؤسسة صيدال خلال السنوات (2012-2016) قمنا باختصار اهم النتائج في جدول حسابات النتائج حيث سنستعمل هذه النتائج لاحقاً لاستخراج قيمة الضرائب المدفوعة ورقم الاعمال ونتيجة الاستغلال والنتيجة الصافية باعتبارهم متغيرات أساسية لحساب معدل العبء الضريبي والمردودية الاقتصادية.

ثانياً: حساب معدل العبء الضريبي

كما أشرنا سابقاً في الجانب النظري يمكن قياس هذا العبء الإجمالي من خلال جمع كافة مبالغ الضرائب الظاهرة على مستوى جدول حسابات النتائج واستخراج نسبتها من رقم الاعمال كالتالي:

العبء الضريبي الإجمالي = مجموع الضرائب المدفوعة (ضرائب على النشاط + ضريبة على الأرباح +
ضرائب مختلفة أخرى) / رقم الأعمال

والجدول التالي يوضح معدل الأعباء الضريبية الاجمالية خلال فترة الدراسة:

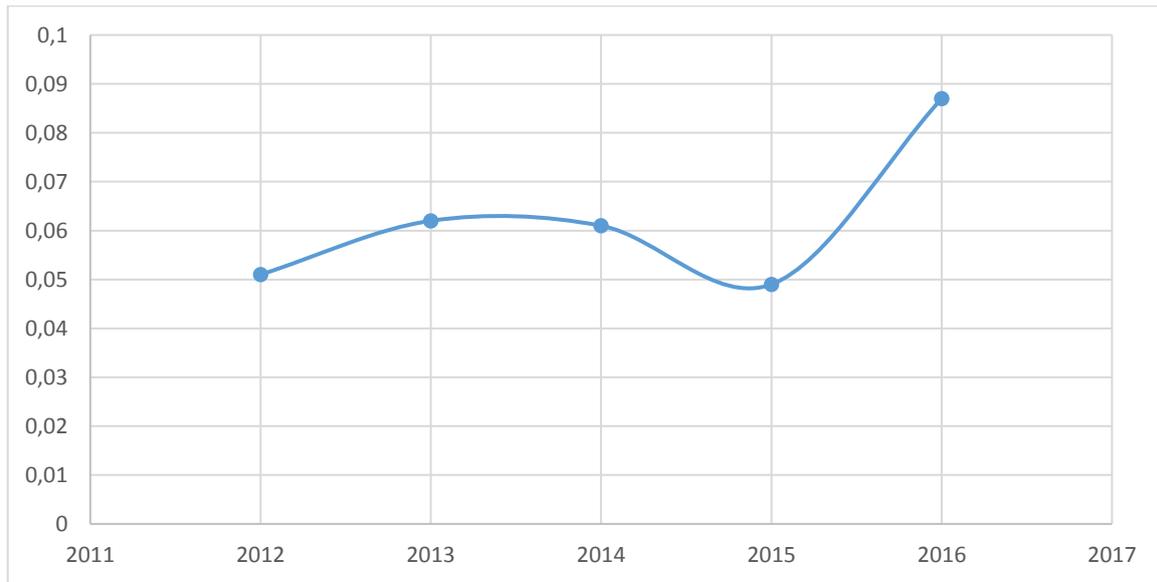
الجدول(5): جدول يوضح معدل العبء الضريبي للمؤسسة للفترة(2012-2016)

السنوات	قيمة الضرائب المدفوعة	رقم الاعمال	معدل العبء الضريبي
2012	717646383,74	13895054472,57	5,16%
2013	716121153,49	11461847581,90	6,24%
2014	605138091,11	9789025905,91	6,18%
2015	495348893,94	9984043757,71	4,96%
2016	899457124,94	10223411484,28	8,79%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

ولتوضيح تغيرات معدل العبء الضريبي الإجمالي على رقم اعمال مجمع صيدال خلال سنوات الدراسة،
يمكننا تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل(1): تغيرات معدل العبء الضريبي الإجمالي خلال الفترة(2012-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

من خلال المنحنى نلاحظ بداية ارتفاع معدل العباء من 5,1% لتصل الى نسبة 6,1% وذلك راجع لانخفاض رقم الاعمال خلال هذه الفترة (2012-2014) ليتراجع بعد ذلك معدل العباء الى 4,9% في سنة 2015 بسبب انخفاض حجم الضرائب الاجمالية مع زيادة طفيفة لرقم الاعمال ليرتفع بعد ذلك بشكل كبير ليصل الى 8,7% سنة 2016 وذلك بسبب ارتفاع حجم الضرائب مقارنة برقم الاعمال رغم الزيادة التي حققها هذا الأخير.

ثالثا: حساب المردودية الاقتصادية والمردودية المالية

1. المردودية الاقتصادية: وتحسب بالعلاقة التالية: نتيجة الاستغلال/الأصول الاقتصادية

• حساب قيمة الأصول الاقتصادية

✓ الأصول الاقتصادية = الاستثمارات الثابتة + احتياج رأس المال العامل للاستغلال

✓ الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال = الأصول الجارية ماعدا خزينة الأصول - الخصوم الجارية ماعدا

خزينة الخصوم

والجدول التالي يوضح قيمة الأصول الاقتصادية لسنوات الدراسة:

الجدول (6): جدول يبين قيمة الأصول الاقتصادية للفترة (2012-2016)

السنوات	الاستثمارات الثابتة	احتياج رأس المال العامل	الأصول الاقتصادية
2012	29618901761.66	3948169921.49	33567071683,15
2013	29724776277.24	5766541014.51	35491317291,75
2014	32213883092.48	8505760838.13	40719643930,61
2015	35157914948.13	7213756053.12	42371671001,25
2016	50133915242.06	4098604266.10	54232519508,16

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ في الجدول أعلاه ان الأصول الاقتصادية في تزايد مستمر طول فترة الدراسة، حيث قدرت سنة 2012 ب 33مليار دينار تقريبا لتصل سنة 2016 الى 54 مليار دينار، وهذا راجع الى زيادة حجم الاستثمارات وهذا راجع الى السياسة الاستثمارية للمؤسسة رغبة منها في توسيع وزيادة نشاطات.

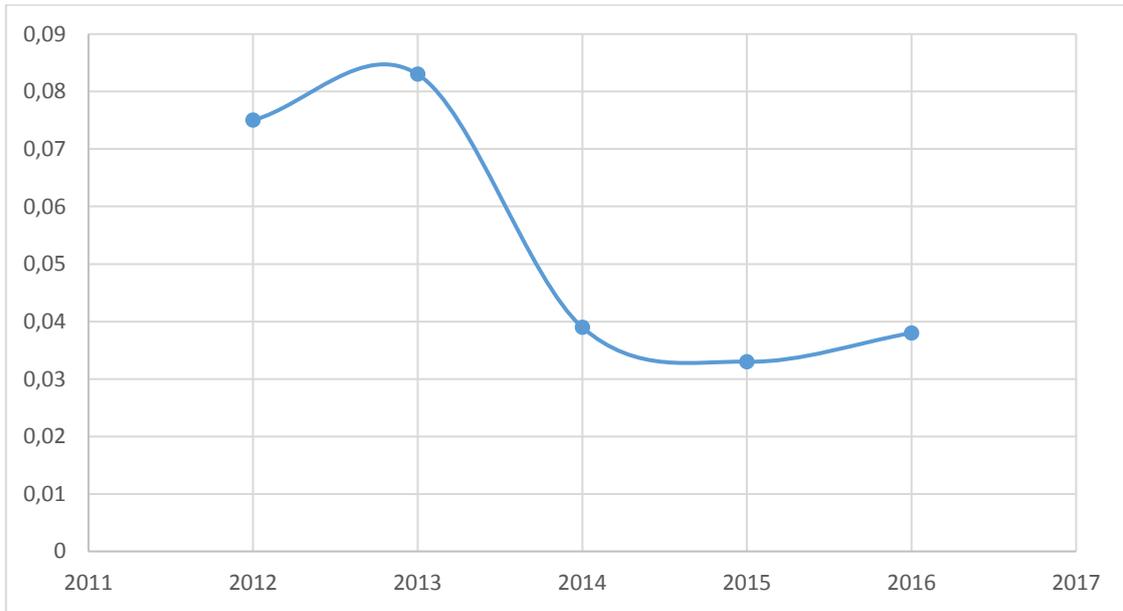
الجدول(7): جدول يوضح معدل المردودية الاقتصادية لفترة الدراسة(2012-2016)

السنوات	نتيجة الاستغلال	الأصول الاقتصادية	المردودية الاقتصادية
2012	2521790318,71	33567071683,15	7,51%
2013	2946399282,02	35491317291,75	8,3%
2014	1618736152,23	40719643930,61	3,97%
2015	1433808241,54	42371671001,25	3,38%
2016	2093143975,07	54232519508,16	3,85%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

والشكل التالي يوضح تغيرات معدل المردودية الاقتصادية لمؤسسة صيدال:

الشكل(2): منحنى يوضح تغيرات معدل المردودية الاقتصادية للفترة(2012-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه، نلاحظ زيادة معدل المردودية الاقتصادية سنة 2013 بنسبة 8,3% بعد ان كان 7,5% سنة 2012 وهذا راجع لزيادة في نتيجة الاستغلال مقارنة بالزيادة التي حققتها الأصول الاقتصادية، اما في باقي السنوات فشهدت تدهورا كبيرا لتصل نسبتها سنة 2015 الى 3,3% و3,8% سنة 2016 وذلك راجع الى تراجع في نتيجة الاستغلال مقارنة بالارتفاع المستمر للأصول الاقتصادية وذلك بسبب انخفاض نشاط المؤسسة.

2. حساب معدل المردودية المالية: تحسب المردودية المالية بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية / الأموال الخاصة، والجدول التالي يوضح معدل المردودية المالية لمؤسسة صيدال:

الجدول(8): جدول يوضح معدل المردودية المالية لمؤسسة صيدال للفترة(2012-2016)

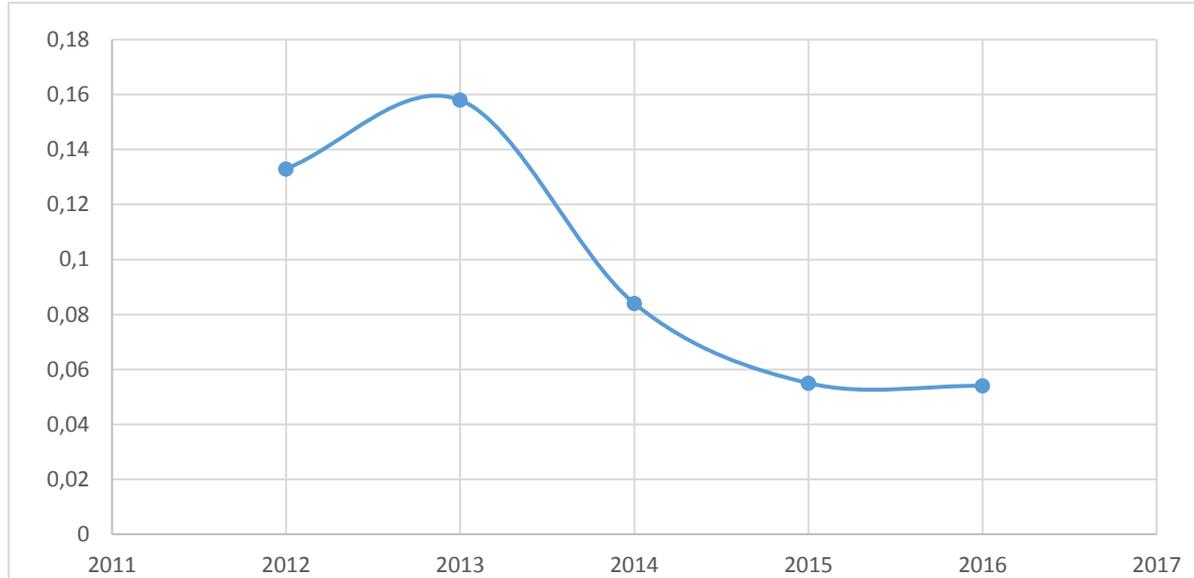
السنوات	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	المردودية المالية
2012	1965160951,44	14746506012,32	%13,32
2013	2658147326,76	16748436102,49	%15,87
2014	1477751553,22	17590664386,45	%8,4
2015	1143817990,89	20465934577,15	%5,58
2016	1509161605,06	27464009197,27	%5,49

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

ولتوضيح تغيرات معدل المردودية المالية لمؤسسة صيدال خلال سنوات الدراسة، يمكننا تلخيص الجدول

السابق في الشكل التالي:

الشكل(3): منحنى بياني يوضح تغيرات معدل المردودية المالية للفترة(2012-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه، زيادة المردودية المالية من 13,3% سنة 2012 الى 15,8% سنة 2013 وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في النتيجة الصافية للمؤسسة مقارنة بالزيادة التي حققتها الأموال الخاصة، لتبدأ بعد ذلك المردودية المالية في الانخفاض لتصل لنسبة 5,4% سنة 2016 وذلك بسبب الانخفاض الكبير في النتيجة الصافية والزيادة المستمرة للأموال الخاصة طوال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: دراسة العبء الضريبي والمردودية لشركة الروبية لفترة(2012-2016)

أولاً: عرض القوائم المالية للمؤسسة

1. عرض الميزانيات المختصرة لسنوات الدراسة

الجدول(9): جدول يبين الميزانية المختصرة لمؤسسة روبية لسنتي (2012-2013)

السنوات	الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
2012	الأصول الثابتة	2440688175	الأموال الدائمة	2414293703
	الأصول المتداولة	1971249618	الأموال الخاصة	1585472496
	خزينة الاصول	182861752	الديون الطويلة الاجل	828821207
			الديون قصيرة الاجل	1679614192
			خزينة الخصوم	500891650
	المجموع	4594799546	المجموع	4594799546
2013	الأصول الثابتة	3190938414	الأموال الدائمة	3261475075
	الأصول المتداولة	2122068838	الأموال الخاصة	1754898385
	خزينة الاصول	169575692	الديون الطويلة الاجل	1506576690
			الديون قصيرة الاجل	2023278301
			خزينة الخصوم	197829568
	المجموع	5482582945	المجموع	5482582945

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

الجدول (10): جدول يبين الميزانيات المختصرة لمؤسسة روبية للسنوات (2014-2016)

السنوات	الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
2014	الأصول الثابتة	4553849211	الأموال الدائمة	4663265276
	الأصول المتداولة	2444031417	الأموال الخاصة	1981114938
	خزينة الاصول	211793866	الديون طويلة الاجل	2682150338
			الديون قصيرة الاجل	2137377525
			خزينة الخصوم	409031693
	المجموع	7209674495	المجموع	7209674495
2015	الأصول الثابتة	5302557992	الأموال الدائمة	5199356129
	الأصول المتداولة	2804979909	الأموال الخاصة	2068196733
	خزينة الاصول	232666857	الديون طويلة الاجل	3131159396
			الديون قصيرة الاجل	2542622987
			خزينة الخصوم	598225643
	المجموع	8340204758	المجموع	8340204758
2016	الأصول الثابتة	5742539835	الأموال الدائمة	4994756412
	الأصول المتداولة	3423745554	الأموال الخاصة	2072066347
	خزينة الاصول	114107135	الديون طويلة الاجل	2922690065
			الديون قصيرة الاجل	3427101630
			خزينة الخصوم	858534482
	المجموع	9280392524	المجموع	9280392524

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

انطلاقاً من الميزانيات المفصلة لمؤسسة الروبية خلال الفترة (2012-2016) قمنا ببناء الميزانيات المختصرة حيث تم جمع الحسابات ضمن كتل ومبالغ اجمالية وذلك لتسهيل الوصول لقيمة الأصول الاقتصادية والأموال الخاصة باعتبارها عنصريين أساسيين لحساب المردودية الاقتصادية والمالية.

2. عرض جدول حساب النتائج لسنوات الدراسة

الجدول(11): جدول يوضح حساب النتائج لشركة روبية للسنوات (2012 – 2014)

2014	2013	2012	البيان
7046191095	6046803162	5836321243	انتاج السنة المالية
-5189309712	-4512531635	-4444915500	استهلاك السنة المالية
1856881382	1534271527	1391405743	القيمة المضافة للاستغلال
-108206669	-115074294	-91220592	الضرائب والرسوم
1024758326	778465551	771658493	اجمالي فائض الاستغلال
454397817	382619322	336137127	النتيجة العملياتية
-85454606	-92104883	-97985034	النتيجة المالية
368943211	290514438	238152093	النتيجة العادية قبل الضريبة
-75135133	-65829216	-75756721	الضرائب على الأرباح
-	-	-	الضرائب المؤجلة
310853613	228869539	168602699	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	النتيجة غير العادية
-	-	-	النتيجة الصافية للنشاط
310853613	228869539	168602699	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

الجدول (12): جدول يوضح حساب النتائج لشركة روبية لسنتي (2015-2016)

2016	2015	البيان
8013855655	7557130291	انتاج السنة المالية
-6183122328	-5677684874	استهلاك السنة المالية
1830733327	1879445417	القيمة المضافة للاستغلال
-66747764	-115655531	الضرائب والرسوم
997789221	1034440220	اجمالي فائض الاستغلال
317634294	439791029	النتيجة التشغيلية
-166044637	-187770507	النتيجة المالية
151589656	252020521	النتيجة العادية قبل الضريبة
-13808145	-35356543	الضرائب على الأرباح
7106073-	27678783-	الضرائب المؤجلة
130675438	188985195	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	النتيجة غير العادية
-	-	النتيجة الصافية للنشاط
130675438	188985195	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

وانطلاقا من جدول حسابات النتائج لشركة الروبية للفترة (2012-2016) قمنا باختصار اهم النتائج حيث سنقوم لاحقا باستخراج قيمة الضرائب المدفوعة ونتيجة الاستغلال والنتيجة الصافية باعتبارهم متغيرات أساسية لحساب معدل العبء الضريبي والمردودية الاقتصادية.

ثانيا: حساب معدل العبء الضريبي

العبء الضريبي الإجمالي = مجموع الضرائب المدفوعة (ضرائب على النشاط + ضريبة على الأرباح +

ضرائب مختلفة أخرى) / رقم الأعمال

والجدول التالي يوضح معدل العبء الإجمالي لمؤسسة الروبية:

الجدول(13): جدول يوضح معدل العبء الضريبي للفترة(2012-2016)

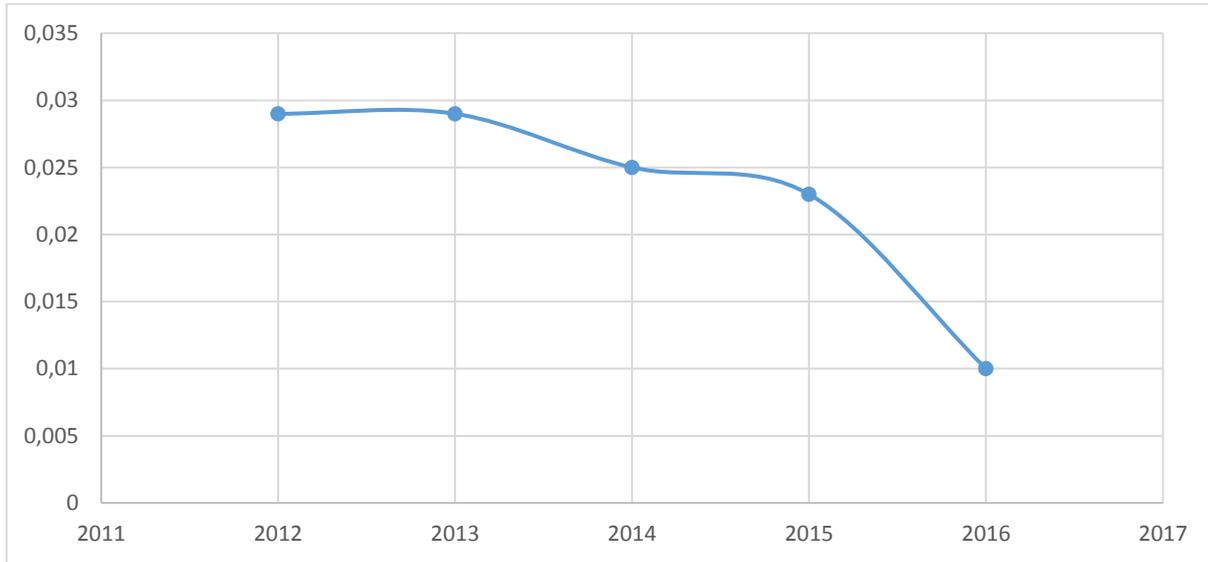
السنوات	قيمة الضرائب المدفوعة	رقم الاعمال	معدل العبء الضريبي
2012	166977313	5669817158	2,94%
2013	180903510	6032294441	2,99%
2014	183341802	7053727818	2,59%
2015	178690857	7490167433	2,38%
2016	87661982	7983651413	1%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما الملاحق

ولتوضيح تغيرات معدل الضريبة الإجمالي لمؤسسة روبية خلال فترة الدراسة، سنترجم بيانات الجدول في

المنحنى التالي:

الشكل(4): منحنى يوضح تغيرات معدل الضريبة الإجمالي للفترة(2012-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه، نلاحظ ثبات معدل العبء في السنتين الأولى من الدراسة عند نسبة 2,9% ثم بداية انخفاض المعدل في سنة 2014 من 2,5% إلى 1% سنة 2016 وذلك بسبب الزيادة المستمرة لرقم الاعمال وانخفاض الضرائب المدفوعة.

ثالثا: حساب المردودية الاقتصادية والمردودية المالية

1. المردودية الاقتصادية: وتحسب بالعلاقة التالية: نتيجة الاستغلال/الأصول الاقتصادية

• حساب قيمة الأصول الاقتصادية

الجدول (14): جدول يبين قيمة الأصول الاقتصادية لمؤسسة الروبية للفترة (2012-2016)

السنوات	الاستثمارات الثابتة	احتياج راس المال العامل	الأصول الاقتصادية
2012	3770030669	291635426	4061666095
2013	4837803574	98790537	4936594111
2014	6538621864	306653892	6845275756
2015	7787146170	262356922	8049503092
2016	8724144461	-3356076	8720788385

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول نلاحظ الزيادة المستمرة للأصول الاقتصادية وذلك راجع للزيادة المستمرة للاستثمارات الثابتة للمؤسسة رغم ان احتياج المؤسسة في تناقص بسبب السياسة الاستثمارية التوسعية التي تتبعها المؤسسة بهدف الرفع من النشاط لتلبية حاجيات السوق.

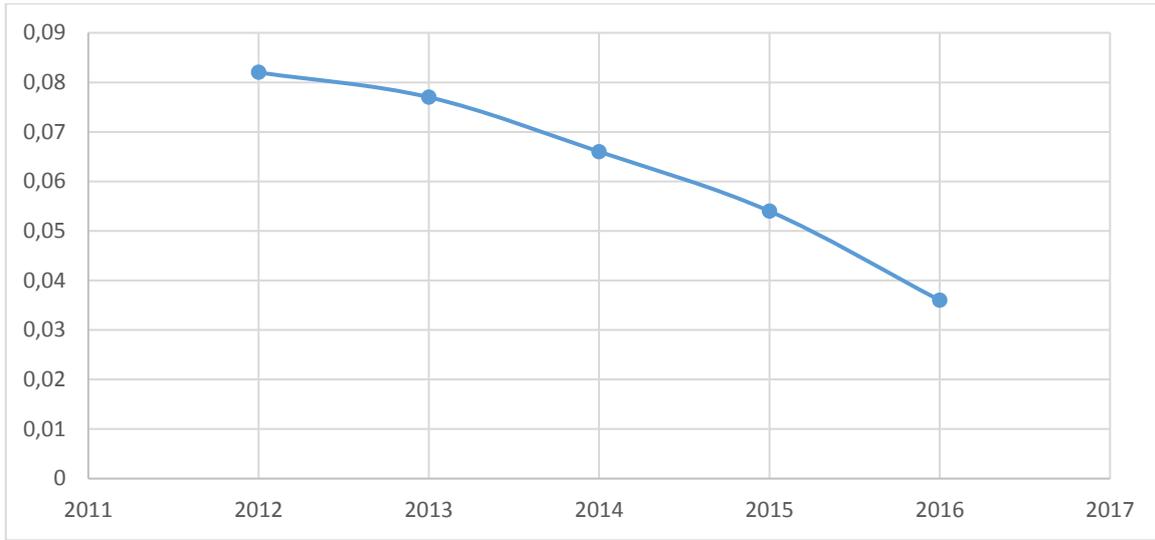
الجدول (15): جدول يوضح معدل المردودية الاقتصادية لمؤسسة الروبية للفترة (2012-2016)

السنوات	نتيجة الاستغلال	الأصول الاقتصادية	المردودية الاقتصادية
2012	336137127	4061666095	8,27%
2013	382619322	4936594111	7,75%
2014	454397817	6845275756	6,63%
2015	439791029	8049503092	5,46%
2016	317634294	8720788385	3,64%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

ولتوضيح تغيرات المردودية الاقتصادية سنقوم بترجمة بيانات الجدول الى منحى بياني كالتالي:

الشكل (5): منحنى بياني يوضح تغيرات المردودية الاقتصادية للفترة (2012-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه، نلاحظ التراجع المستمر لمردودية المؤسسة طوال فترة الدراسة من 8,2% سنة 2012 الى 3,6% سنة 2016 بالرغم من الزيادة التي حققتها نتيجة الاستغلال الا ان زيادة الأصول الاقتصادية كانت كبير مقارنة بنتيجة الاستغلال وذلك في إطار سعي المؤسسة الى زيادة أصولها للتوسع في أنشطتها.

2. المردودية المالية

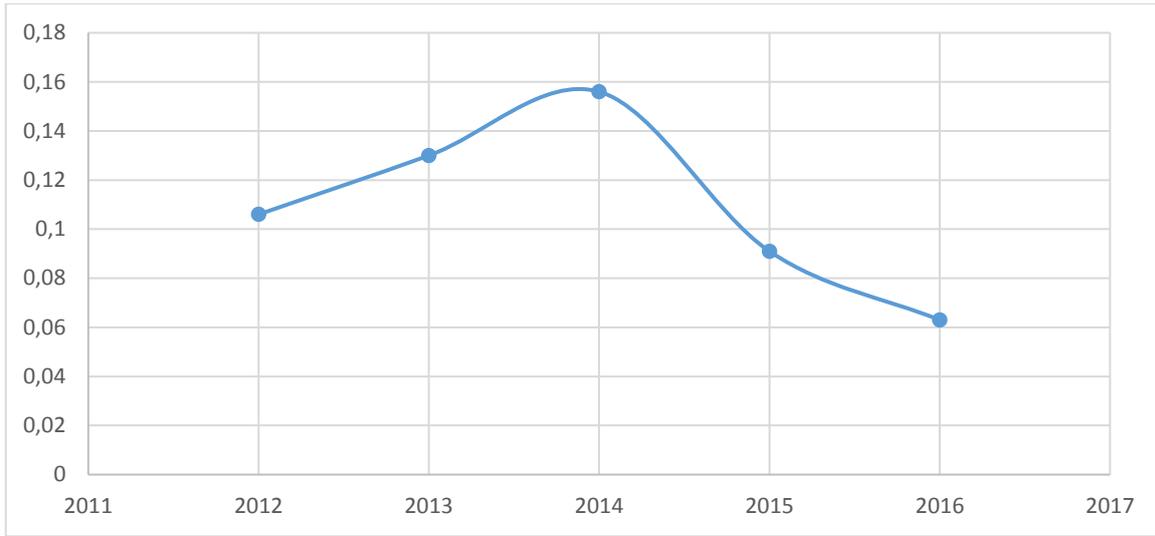
وتحسب بالعلاقة التالية: النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

الجدول (16): جدول يوضح معدل المردودية المالية لمؤسسة الرويبة للفترة (2012-2016)

السنوات	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	المردودية المالية
2012	168602699	1585472496	10,63%
2013	228869539	1754898385	13,04%
2014	310853613	1981114938	15,69%
2015	188985195	2068196733	9,13%
2016	130675438	2072066347	6,3%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

الشكل(6): منحنى يوضح تغيرات معدل المردودية المالية للفترة(2012-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أعلاه، تزايد معدل المردودية خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة من 10,6% سنة 2012 الى 15,6% سنة 2014 وذلك بسبب زيادة في الأرباح الصافية للمؤسسة رغم الزيادة التي حققتها الأموال الخاصة، ثم نلاحظ بعد ذلك تراجع معدل المردودية خلال السنتين الأخيرتين وذلك راجع لانخفاض في الأرباح الصافية مع الارتفاع المستمر للأموال الخاصة.

المطلب الثالث: دراسة العبء الضريبي والمردودية للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة(2012-2016)

أولاً: عرض القوائم المالية للمؤسسة

1. عرض الميزانيات المختصرة لسنوات الدراسة

الجدول (17): جدول يوضح الميزانيات المختصرة للمؤسسة الوطنية للحصى لسنوات (2012-2014)

السنوات	الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
2012	الأصول الثابتة	6249027895	الأموال الدائمة	11117079243
	الأصول المتداولة	3467281991	الأموال الخاصة	10480509683
	خزينة الاصول	2359641966	الديون طويلة الاجل	656569560
			الديون قصيرة الاجل	892937393
			خزينة الخصوم	65935216
	المجموع	12075951852	المجموع	12075951852
2013	الأصول الثابتة	6662717551	الأموال الدائمة	11667351712
	الأصول المتداولة	3439208984	الأموال الخاصة	10995665722
	خزينة الاصول	2401369849	الديون طويلة الاجل	671485990
			الديون قصيرة الاجل	835944672
			خزينة الخصوم	0
	المجموع	12503296384	المجموع	12503296384
2014	الأصول الثابتة	6016604170	الأموال الدائمة	12539181656
	الأصول المتداولة	3089948326	الأموال الخاصة	11584930205
	خزينة الاصول	4108824816	الديون طويلة الاجل	954251451
			الديون قصيرة الاجل	674195656
			خزينة الخصوم	2000000
	المجموع	13215377312	المجموع	13215377312

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

الجدول(18): جدول يوضح الميزانيات المختصرة للمؤسسة الوطنية للحصى لسنتي(2015-2016)

السنوات	الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
2015	الأصول الثابتة	7101021730	الأموال الدائمة	12752359948
	الأصول المتداولة	3013233093	الأموال الخاصة	12188810422
	خزينة الاصول	3769076669	الديون الطويلة الاجل	563549526
			الديون قصيرة الاجل	1130971543
			خزينة الخصوم	0
	المجموع	13883331491	المجموع	13883331491
2016	الأصول الثابتة	9247965928	الأموال الدائمة	13651788966
	الأصول المتداولة	3976356565	الأموال الخاصة	12895982571
	خزينة الاصول	2028445204	الديون الطويلة الاجل	755806395
			الديون قصيرة الاجل	1600978731
			خزينة الخصوم	0
	المجموع	15252767697	المجموع	15252767697

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

لقد قمنا انطلاقاً من الميزانيات المفصلة للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة(2012-2016)، ببناء الميزانيات المختصرة حيث تم جمع الحسابات ضمن كتل ومبالغ اجمالية، وذلك لاستعمالها لاحقاً لاستخراج قيمة الأصول الاقتصادية والأموال الخاصة باعتبارهما متغيرين أساسيين للوصول للمردودية الاقتصادية والمالية.

2. عرض جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة

الجدول (19): جدول يوضح حساب النتائج للمؤسسة الوطنية للحصى للسنوات (2012-2014)

2014	2013	2012	البيان
5654382083	5307027862	4854701118	انتاج السنة المالية
-2248038966	-1889443234	-1718754877	استهلاك السنة المالية
3406344017	3417584628	3135946241	القيمة المضافة للاستغلال
-33836369	-32019159	-26170135	الضرائب والرسوم
1990397944	2119852312	2113018978	اجمالي فائض الاستغلال
943587786	785164945	879295009	النتيجة العمليانية
15126666	-5620831	-27984275	النتيجة المالية
958714452	779544114	851310735	النتيجة العادية قبل الضريبة
-230213642	-294493812	-263132829	الضرائب على الأرباح
-35436326	-238234	-19283083	الضرائب المؤجلة
693064483	515356039	568894823	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	النتيجة غير العادية
-	-	-	النتيجة الصافية للنشاط
693064483	515356039	568894823	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

الجدول(20): جدول يوضح حساب النتائج للمؤسسة الوطنية للحصى لسنتي (2015-2016)

2016	2015	البيان
5983037056	5257735482	انتاج السنة المالية
-2484610320	-2182394238	استهلاك السنة المالية
3498426736	3075341244	القيمة المضافة للاستغلال
-111217523	-97754459	الضرائب والرسوم
1989268074	1664457812	اجمالي فائض الاستغلال
984374378	872870886	النتيجة العملياتية
81593162	27209514	النتيجة المالية
1085967540	900080399	النتيجة العادية قبل الضريبة
-274420832	-215228626	الضرائب على الأرباح
-	-23386594	الضرائب المؤجلة
796922347	661465179	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	النتيجة غير العادية
-	-	النتيجة الصافية للنشاط
796922347	661465179	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

وللوصول الى معدل العبء الضريبي والمردودية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى، قمنا باختصار لجدول حسابات النتائج في اهم النتائج التي تمكننا من حساب قيمة الأعباء الضريبية المدفوعة ونتيجة الاستغلال والنتيجة الصافية خلال الفترة(2012-2016).

ثانيا: حساب معدل العبء الضريبي

معدل العبء الضريبي=قيمة الضرائب المدفوعة (الضريبة على الأرباح+ الضرائب على النشاط+ الضرائب المختلفة الاخرى) /رقم الاعمال

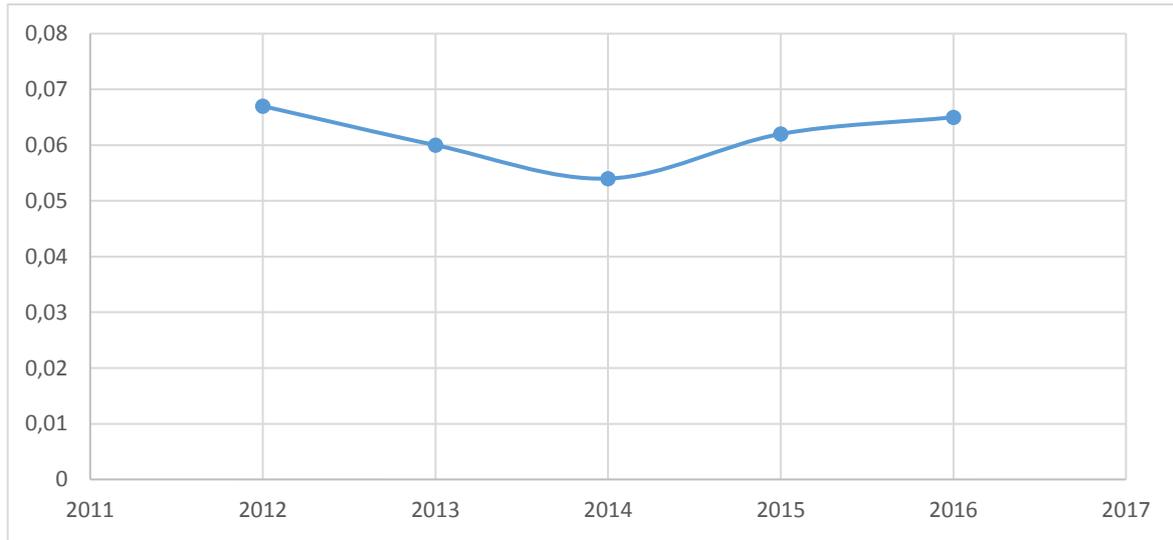
الجدول(21): جدول يوضح معدل العبء الضريبي للفترة(2012-2016)

السنوات	قيمة الضرائب المدفوعة	رقم الاعمال	معدل العبء الضريبي
2012	308586047	4560688342	6,76%
2013	326751205	5421448937	6,02%
2014	299486337	5524477801	5,42%
2015	336369679	5367453828	6,26%
2016	385638355	5908859708	6,52%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

ولتوضيح تغيرات معدل العبء الضريبي، سنقوم بترجمة بيانات الجدول الى المنحنى التالي:

الشكل(7): منحنى بياني يوضح تغيرات معدل الضريبة الإجمالي للفترة(2012-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أعلاه، الانخفاض في معدل العبء الضريبي خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة من 6,7% سنة 2012 الى 5,4% سنة 2014 وذلك راجع الى الزيادة المعتبر لرقم الاعمال مقابل الأعباء الضريبية، لنلاحظ بعد ذلك اتجاه معدل العبء الضريبي الى الارتفاع خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة، من 6,2% سنة 2015 الى 6,5% سنة 2016 بسبب زيادة حجم الضرائب الاجمالية مقارنة برقم الاعمال الذي عرف زيادة طفيفة خلال السنة الأخيرة.

ثالثا: حساب المردودية الاقتصادية والمردودية المالية

1. المردودية الاقتصادية:

- حساب قيمة الأصول الاقتصادية:

وتحسب بالعلاقة التالية: الاستثمارات الثابتة + الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال

الجدول (22): جدول يبين قيمة الأصول الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2012-2016)

السنوات	الاستثمارات الثابتة	احتياج راس المال العامل	الأصول الاقتصادية
2012	13762441729	2574344598	16336786327
2013	15344996161	2603264312	17948260473
2014	15696024832	2415752670	18111777502
2015	17653493747	1882261550	19535755297
2016	20892259379	2375377834	23267637213

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

يتضح لنا من خلال الجدول الارتفاع المستمر للأصول الاقتصادية من سنة الى أخرى طول فترة الدراسة من 16 مليار دينار سنة 2012 الى 23 مليار دينار سنة 2016 وذلك بسبب الزيادة المستمرة لحجم الاستثمارات الثابتة مقابل تذبذب في تغيرات الاحتياج لرأس المال العامل.

الجدول (23): جدول يوضح معدل المردودية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2012-2016)

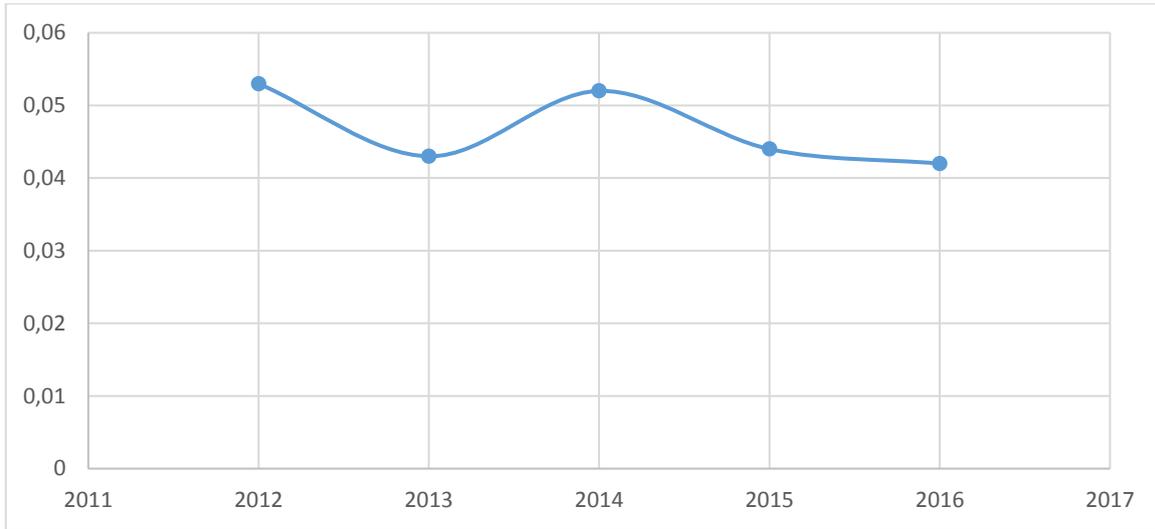
السنوات	نتيجة الاستغلال	الأصول الاقتصادية	المردودية الاقتصادية
2012	879295009	16336786327	5,38%
2013	785164945	17948260473	4,37%
2014	943587786	18111777502	5,2%
2015	872870886	19535755297	4,46%
2016	984374378	23267637213	4,23%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

ولتوضيح معدل المردودية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال سنوات الدراسة، يمكننا تلخيص

الجدول السابق في المنحنى التالي:

الشكل (8): منحنى يوضح تغيرات معدل المردودية الاقتصادية للفترة (2012-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ ان المردودية الاقتصادية عرفت تذبذبا طول فترة الدراسة والتي انحصرت نسبتها بين 4,23% و 5,38% وهذا راجع الى انخفاض نتيجة الاستغلال تارة وارتفاعها تارة أخرى وقد يكون السبب في ذلك زيادة في تكاليف الإنتاج.

2. المردودية المالية

وتحسب بالعلاقة التالية: النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

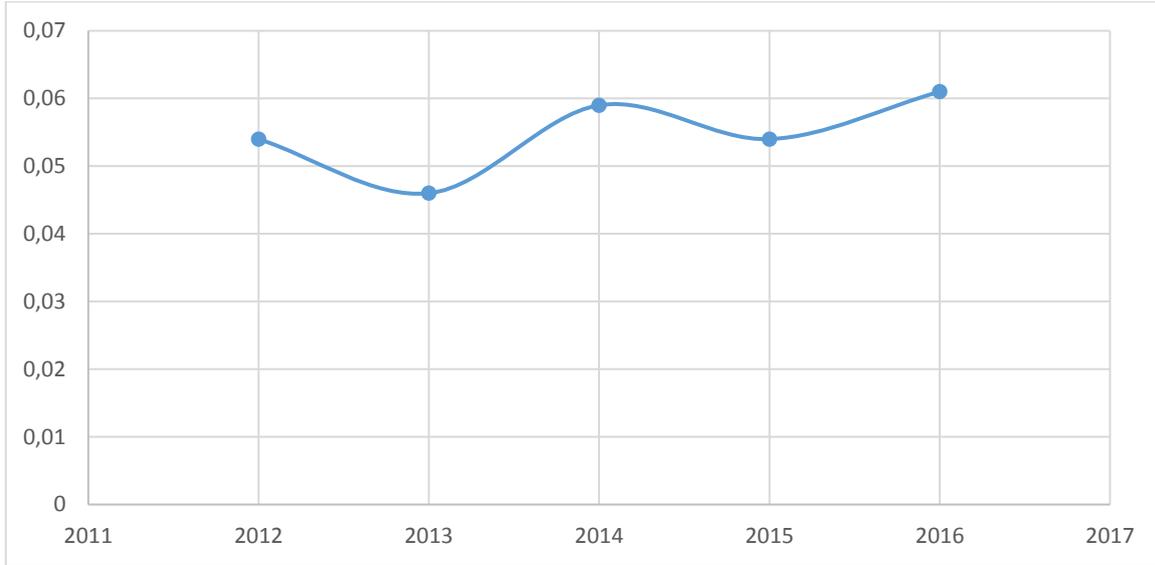
الجدول (24): جدول يوضح معدل المردودية المالية للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2012-2016)

السنوات	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	المردودية المالية
2012	568894823	10480509683	5,42%
2013	515356039	10995665722	4,68%
2014	693064483	11584930205	5,98%
2015	661465179	12188810422	5,42%
2016	796922347	12895982571	6,17%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

ولتوضيح تغيرات معدل المردودية المالية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال سنوات الدراسة، يمكننا تلخيص الجدول السابق الى المنحنى التالي:

الشكل (9): منحني يوضح تغيرات معدل المردودية المالية للفترة (2012-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

من خلال الشكل السابق، نلاحظ تحقيق المؤسسة لمعدل مردودية 5,42% في السنة الأولى من الدراسة ثم انخفضت في السنة التي تليها الى 4,68% وذلك بسبب انخفاض أرباح الشركة، لترجع بعد ذلك للارتفاع محققة نسبة 6,17% في سنة 2016 كأعلى نسبة لها خلال سنوات الدراسة، وذلك راجع الى الارتفاع الذي شهدته أرباح المؤسسة مقابل ارتفاع ضئيل للأموال الخاصة.

المبحث الثالث: استخراج أثر العبء الضريبي على مردودية كل مؤسسة

سنحاول في هذا المبحث معرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ثم نقوم باستخراج أثر العبء الضريبي لكل مؤسسة بعد ان اتمنا كل المراحل المتعلقة بالجانب النظري والتعريف بالمؤسسات محل الدراسة وعرض القوائم المالية الخاصة بها.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على المردودية

1. **التعريف بمتغيرات الدراسة:** كل دراسة تحتوي على متغيرين لتفسير ووصف ظاهرة ما وهي المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

✓ **المتغير التابع:** وهو المتغير المدروس وهو الاداء المالي وبما اننا اخترنا المردودية الاقتصادية والمردودية المالية لقياس الاداء المالي فسيكونان كمتغير تابع والتي تم حسابهما من خلال العلاقتين التاليتين:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الأصول الاقتصادية

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

✓ **المتغير المستقل:** وهو المتغير المفسر للظاهرة المدروسة، والمتمثل في دراستنا في معدل العبء الضريبي، والذي تم الحصول عليه من خلال العلاقة التالية:

مجموع الضرائب المتحملة (ضرائب على النشاط + ضريبة على الأرباح + ضرائب مختلفة أخرى) / رقم الأعمال

✓ **العلاقة التي تربط بين المتغير التابع والمتغير المستقل حسب المنطق النظري:**

– العلاقة الموجودة بين العبء الضريبي والمردودية الاقتصادية هي علاقة عكسية.

– العلاقة الموجودة بين العبء الضريبي والمردودية المالية هي علاقة عكسية.

2. **العوامل المؤثرة على المردودية الاقتصادية**

• **عوامل ذات علاقة بالتكاليف المرتبطة بعملية الاستغلال**

– هناك عدة عوامل ذات علاقة بالتكاليف المرتبطة بعملية الاستغلال والتي يمكنها التأثير على المردودية

الاقتصادية بخلاف الضرائب منها الأجور التي تعتبر الكتلة الأكبر في تكاليف أي مؤسسة دون

اهمال باقي العوامل.

– وللضرائب والرسوم المرتبطة بالنشاط أهمية معتبرة ضمن تكاليف الاستغلال رغم صغرهما مقارنة

بالأجور والتكاليف الأخرى.

• **عوامل ذات علاقة بهيكل الأصول الاقتصادية:** نذكر منها:

- حجم التثبيتات المستخدمة في النشاط الاستغلالي للشركة؛
- حجم الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال ومدى كفاءة المؤسسة في تسييره.

3. العوامل المؤثرة في المردودية المالية

- عوامل ذات علاقة بالتكاليف الاجمالية
 - وهي كل التكاليف التي تدخل في النشاط الاستغلالي وغير الاستغلالي للمؤسسة
- عوامل ذات علاقة بهيكل رأس المال
 - ونقصد هنا الأموال الخاصة وحجم الديون.

المطلب الثاني: أهمية الضريبة في التأثير على المردودية

1. استخراج أثر العبء الضريبي على مردودية مؤسسة صيدال

حساب العبء الضريبي الجزئي

- استعمال القيمة المضافة: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العبء الضريبي} = (\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي} / \text{القيمة المضافة للاستغلال}) \times 100$$

الجدول (25): جدول يوضح معدل العبء الضريبي الجزئي لمؤسسة صيدال للفترة (2012-2016)

السنوات	مبلغ الاقتطاع الضريبي	القيمة المضافة للاستغلال	معدل العبء الضريبي
2012	228139765,88	7963460024,32	2,86%
2013	211018083,50	7947147148,63	2,65%
2014	205064473,74	6003372362,35	3,41%
2015	166639675,94	5505373029,01	3,02%
2016	173817524,53	5896517543,83	2,94%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

- استعمال النتيجة العادية: ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العبء الضريبي} = (\text{مبلغ الضريبة على الأرباح} / \text{النتيجة قبل الضريبة}) \times 100.$$

الجدول(26): جدول يوضح معدل العبء الضريبي الجزئي لمؤسسة صيدال للفترة(2012-2016)

السنوات	مبلغ الضريبة على الأرباح	النتيجة قبل الضريبة	معدل العبء الضريبي
2012	489506617,86	2397451515,15	20,41%
2013	505103069,99	2798702417,58	18,04%
2014	400073617,37	1568433946,30	25,5%
2015	328709218,00	1443809602,6	22,76%
2016	725639600,41	2098704713,91	34,57%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

من خلال الجدولين أعلاه نستخلص ان هناك عوامل أخرى غير الضريبة تؤثر على المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسة نذكر منها:

– العوامل المؤثرة على المردودية الاقتصادية

- هناك عوامل ذات علاقة بالتكاليف المرتبطة بعملية الاستغلال لها تأثير أكبر من الضرائب كأجور المستخدمين التي تؤثر بشكل كبير على القيمة المضافة للاستغلال وهو ما يوضحه الجدول أعلاه بحيث ان الضرائب والرسوم تأخذ نسبة قليلة جدا من القيمة المضافة للاستغلال.
- كما يوجد هناك عوامل ذات علاقة بهيكل الأصول الاقتصادية والمتمثلة في التثبيات المستخدمة في النشاط الاستغلالي للشركة، وكذلك حجم الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال ومدى قدرة المؤسسة في تسييره.

– العوامل المؤثرة في المردودية المالية

- وهي عوامل ذات العلاقة بالتكاليف الاجمالية التي تتحملها المؤسسة من اجل نشاطها الاستغلالي والغير استغلالي من بينها الضرائب المباشرة ككل للوصول الى النتيجة الصافية وهو ما يوضحه الجدول أعلاه
- وهناك عوامل ذات علاقة بهيكل رأس المال التي يمكن لها ان تؤثر على المردودية المالية لمؤسسة صيدال وهي الأموال الخاصة والديون وذلك عن طريق اختيار الهيكل التمويلي المناسب.

2. استخراج أثر العبء الضريبي على مردودية مؤسسة روبية

حساب العبء الضريبي الجزئي

– استعمال القيمة المضافة: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العبء الضريبي} = (\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي} / \text{القيمة المضافة للاستغلال}) \times 100$$

الجدول(27): جدول يوضح معدل العبء الضريبي الجزئي لمؤسسة الروبية للفترة(2012-2016)

السنوات	مبلغ الاقتطاع الضريبي	القيمة المضافة للاستغلال	معدل العبء الضريبي
2012	91220592	1391405743	6,55%
2013	115074294	1534271527	7,5%
2014	108206669	1856881382	5,82%
2015	115655531	1879445417	6,15%
2016	66747764	1830733327	3,64%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

– استعمال النتيجة العادية: ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العبء الضريبي = (مبلغ الضريبة على الأرباح / النتيجة قبل الضريبة) $\times 100$.

الجدول(28): جدول يوضح معدل العبء الضريبي الجزئي لمؤسسة الروبية للفترة(2012-2016)

السنوات	مبلغ الضريبة على الأرباح	النتيجة قبل الضريبة	معدل العبء الضريبي
2012	75756721	238152093	31,81%
2013	65829216	290514438	22,65%
2014	75135133	368943211	20,36%
2015	63035326	252020521	25,01%
2016	20914218	151589656	13,79%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

من الجدولين نستخلص العوامل المؤثرة في المردودية الاقتصادية والمالية:

– العوامل المؤثرة على المردودية الاقتصادية

- فيما يخص العوامل ذات العلاقة بالتكاليف المرتبطة بعملية الاستغلال، فالضرائب والرسوم أهمية كبير ضمن تكاليف الاستغلال لشركة روبية وهذا ما توضحه المعدلات السنوية أعلاه، فهي مرتفعة مقارنة بمؤسسة صيدال التي سجلت معدلات اقل.
- اما بخصوص هيكل الأصول الاقتصادية، فحجم التثبيات المستخدمة في النشاط الاستغلال لشركة روبية فهي في تزايد مستمر وهو ما يؤدي ال تخفيض معدلات المردودية الاقتصادية المحققة.

- العوامل المؤثرة على المردودية المالية

- من العوامل المؤثرة في المردودية المالية، نجد العوامل ذات العلاقة بالتكاليف الاجمالية، فمقارنة مع مؤسسة صيدال فمؤسسة روبية تتحمل ضرائب اقل نسبيا مقارنة بمؤسسة صيدال وذلك ربما لفارق حجم النشاط بين المؤسستين.
- اما فيما يخص هيكل راس المال فمؤسسة الروبية فرغم الزيادة المسجلة في الأموال الخاصة الا ان حجم الديون شهدت زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة وهو ما يساعد المؤسسة على تحقيق وفورات ضريبية.

3. استخراج أثر العبء الضريبي على مردودية المؤسسة الوطنية للحصى

حساب العبء الضريبي الجزئي

- استعمال القيمة المضافة: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العبء الضريبي} = (\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي} / \text{القيمة المضافة للاستغلال}) \times 100$$

الجدول (29): جدول يوضح معدل العبء الضريبي الجزئي للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2012-2016)

(2016)

السنوات	مبلغ الاقتطاع الضريبي	القيمة المضافة للاستغلال	معدل العبء الضريبي
2012	26170135	3135946241	0,83%
2013	32019159	3417584628	0,93%
2014	33836369	3406344017	0,99%
2015	97754459	3075341244	3,17%
2016	111217523	3498426736	3,17%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

- استعمال النتيجة العادية: ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العبء الضريبي} = (\text{مبلغ الضريبة على الأرباح} / \text{النتيجة قبل الضريبة}) \times 100.$$

الجدول(30): جدول يوضح معدل العبء الضريبي الجزئي للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة(2012-2016)

السنوات	مبلغ الضريبة على الأرباح	النتيجة العادية قبل الضريبة	معدل العبء الضريبي
2012	282415912	851310735	33,17%
2013	294732046	779544114	37,8%
2014	265649968	958714452	27,7%
2015	238615220	900080399	26,51%
2016	274420832	1085967540	25,26%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

– العوامل المؤثرة على المردودية الاقتصادية

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان حجم الضرائب ضئيل جدا مقارنة بالقيمة المضافة وهذا ما سمح بتسجيل معدلات عبء صغيرة مقارنة بمؤسستي صيدال والرويبة، لكن هذا لا يقلل من أهمية الضرائب والرسوم المرتبطة بالنشاط ضمن تكاليف الاستغلال.
- اما بخصوص العوامل ذات العلاقة بالأصول الاقتصادية، فالمؤسسة سجلت زيادة في حجم الاستثمارات الثابتة وكذلك في حجم الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال ونتجت هذه الزيادة عن النشاط التوسعي للمؤسسة الوطنية للحصى خلال هذه الفترة.

– العوامل المؤثرة على المردودية المالية

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان المؤسسة الوطنية للحصى سجلت معدلات عبء أكبر من المؤسستين السابقتين وهذا راجع الى ارتفاع حجم الضرائب المباشرة.
- اما فيما يخص العوامل المتعلقة بهيكل رأس المال، فالأموال الخاصة للمؤسسة الوطنية للحصى شهدت زيادة طوال فترة الدراسة وانخفاض الديون وهذا ما أدى الى زيادة حجم الضرائب المباشرة.

من خلال ما سبق نلاحظ انه بالنظر الى مبالغ الضرائب والرسوم نلاحظ ان هناك تأثير سلبي للضرائب والرسوم على نتيجة الاستغلال، ومنه على المردودية الاقتصادية وكذلك على النتيجة الصافية اجمالا وعليه أثر سلبي على المردودية المالية.

الا ان هذا يبقى محدود في الحجم نظرا لطبيعة التكاليف المرتبطة بالضرائب والرسوم مقارنة بباقي التكاليف.

خلال هذا الفصل قمنا بدراسة تطبيقية لأثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ولكن بالتركيز على المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسات (صيدال-الرويبة-المؤسسة الوطنية للحصى) للفترة (2012-2016)، حيث تم تقديم المؤسسات محل الدراسة باختصار، اتبعناه بعرض القوائم المالية ودراسة العبء الضريبي و مردودية كل مؤسسة، ومن خلال المعطيات قمنا بتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، بأخذنا للعبء الضريبي كمتغير مستقل و المردودية وكل من المردودية الاقتصادية و المالية كمتغيرين تابعين، ثم استخراج أثر العبء الضريبي على المردودية الاقتصادية والمالية لكل مؤسسة.

وفي الأخير يمكن القول بأن هناك عدة عوامل يمكنها التأثير على المردودية بخلاف الضرائب المباشرة وهذا ما لاحظناه في دراستنا التطبيقية، لكن تبقى الضرائب كتكاليف تؤثر سلبا على الأداء المالي للمؤسسات ومردوديتها خاصة.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع أثر العبء الضريبي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، ومحاولتنا الإجابة على الإشكالية نحصر أهم ما يتعلق بهذا الموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي، فالجانب النظري ممثلاً في الفصل الأول بعنوان العبء الضريبي، أما الفصل الثاني يتمثل في الأسس النظرية للأداء المالي، والفصل الثالث الذي كان على شكل دراسة حالة لثلاث مؤسسات خلال الفترة (2012-2016).

حيث تم تسليط الضوء في الجزء النظري على أهم المفاهيم حول الضريبة والعبء الضريبي وطرق قياسه، مروراً إلى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والتعريف بالأداء والأداء المالي والعوامل المؤثرة فيهما، إضافة إلى التركيز على المردودية الاقتصادية والمالية اللذان كانا موضوع دراستنا التطبيقية من خلال استخراج أثر العبء الضريبي على المردودية للمؤسسات محل الدراسة.

وبعد عرض الجانب النظري والتطبيقي من الدراسة سنحاول التوقف عند أهم النقاط التي تضمنتها الدراسة، ومحاولة اختبار صحة الفرضيات، إضافة إلى النتائج والتوصيات.

1. نتائج اختيار الفرضيات:

لقد مكنتنا هذه الدراسة وتحليل المعطيات من اختبار الفرضيات والوصول إلى النتائج التالية:

● **الفرضية الأولى:** لقد نصت هذه الفرضية على أهمية العبء الضريبي ومدى تأثيره على مردودية المؤسسة الاقتصادية، واثبتت صحتها من خلال الجانب التطبيقي، حيث أن للعبء الضريبي تأثير سلبي على أداء المؤسسة المالي ومردوديتها خاصة.

● **الفرضية الثانية:** لقد اتضح من خلال دراستنا صحة الفرضية والمتمثلة في "تمارس الضرائب تأثير مباشر وغير مباشر على مردودية المؤسسة"، حيث أن للضرائب تأثير مباشر وغير مباشر على المردودية المالية من خلال تأثيرها على النتيجة الصافية وتأثير غير مباشر على قرار الاستثمار وقرار التمويل، أما المردودية الاقتصادية فتؤثر عليها الضريبة بشكل غير مباشر، من خلال التأثير على نتيجة الاستغلال.

2. **الفرضية الثالثة:** تمحورت هذه الفرضية حول وجود علاقة عكسية بين العبء الضريبي والمردودية الاقتصادية والمالية، ولكن بعد الدراسة التطبيقية، اتضح لنا صحة الفرضية.

3. نتائج الدراسة:

الجانب النظري للدراسة: من خلال الدراسة النظرية توصلنا الى النتائج التالية:

✓ يعتبر الأداء بالنسبة المؤسسة مفهوما جوهريا مهما فهو المرآة العاكسة لأنشطة الشركة وإنجازاتها، فهو نتائج النشاط الشمولي الذي تمارسه المؤسسة ويحدد مستوى إنجازها ومدى استغلالها لمواردها وامكانياتها؛

✓ يعتبر التحليل المالي وسيلة جد ضرورية من أجل الوصول الى تخطيط مالي سليم، كما يبين لنا الحالة المالية للمؤسسة في فترة زمنية؛

✓ إن الضرائب سلاح ذو حدين، فمن جهة تعد اقتطاعا ماليا يدفعه المكلفون لإشباع مصالحهم واحتياجاتهم، ومن جهة الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الخزينة العامة، ما يمكنها من الانفاق على مختلف مستلزمات الحياة العامة؛

✓ اما العبء الضريبي فهو يعرف على أنه الاثار التي تحدثها الاقتطاعات الضريبية والتي تؤثر على نشاك المؤسسة أي مدى قدرة المؤسسة على تحمل الضريبة.

الجانب التطبيقي للدراسة: من خلال دراستنا التطبيقية توصلنا الى:

✓ توجد عدة عوامل يمكنها ان تؤثر على مردودية المؤسسة بخلاف الضرائب؛

✓ للضرائب تأثير سلبي على مردودية المؤسسة ولكن بشكل محدود مقارنة بباقي التكاليف؛

✓ هناك علاقة عكسية بين العبء الضريبي والمردودية الاقتصادية والمالية.

4. الاقتراحات والتوصيات:

نحاول فيما يلي تقديم توصيات واقتراحات والتي نراها جد هامة:

✓ الاهتمام بدراسة التأثيرات الضريبية من شأنه أن يسهم في تحسين القدرات المالية للمؤسسة.

✓ ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة، كما نقترح عليها القيام ببعض التحليلات المالية، وذلك من أجل الرفع من مردوديتها المالية والاقتصادية.

✓ تخفيض معدلات الضريبة من أجل المساهمة في زيادة المشاريع الاستثمارية.

✓ ضرورة نشر الثقافة الضريبية بين المكلفين بالضريبة عن طريق المناشر الإعلامية التي تبرز النظام الضريبي المتبع في الجزائر وتعلم المكلفين بالضريبة بواجباتهم وحقوقهم.

✓ التشريعات الضريبية تسمح ببعض الهوامش التي تتيح للمؤسسة بالمساهمة في تشكيل وضعيتها الجبائية والتحكم في القرارات التي لها تأثير مباشر على وضعيتها المالية.

قائمة المراجع

✓ الكتب

1. احمد زهير شامية، خالد شحاتة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2012.
2. أقاسم قادة، ترجمة، عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
3. بلعور سليمان، التسيير المالي (محاضرات وتطبيقات)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016.
4. بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، التنظيم الحديث للمؤسسة، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2008.
5. جيمس أ. كاشين، جويل ج. ليرنر، ترجمة محمد عبد العزيز أبو رمان، ملخصات شوم نظريات ومسائل في أصول المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 1992.
6. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
7. حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2001.
8. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
9. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
10. حميدة بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
11. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
12. خليل عواد أبو الحشيش، المحاسبة الضريبية، دار جامد، الأردن، 2004.
13. دونالد ووتز، 101 طريقة لتطوير أداء الشركات، الطبعة الأولى، دار فاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
14. رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، لبنان، 1990.
15. زهير ثابت، كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001.
16. مليكة زيعب، بوشنقير ميلود، التسيير المالي (حسب البرنامج الرسمي الجديد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2011.

قائمة المراجع

17. الزين المنصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الريبة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
18. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2002.
19. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
20. صالح مهدي، محسن العامري، الإدارة والاعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
21. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
22. عاطف وليم اندرسون، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
23. عبد الغافور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
24. عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
25. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
26. عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مطبعة الاخوة الاشقاء للطباعة، مصر، 1998.
27. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الأداة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2006.
28. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دهر اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
29. عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، اساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الاولى، 2007.
30. علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
31. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2001.
32. عليان الشريف واخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، الأردن، 2007.
33. قاسم باجي حمدي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مدخل نظري تطبيقي)، الجزء الثاني، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

قائمة المراجع

34. كمال بو الشرس، الثقافة التنظيمية والأداء في العلوم السلوكية والإدارية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
35. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
36. مجيد الكرخي، تقويم الأداء (الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية)، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، الأردن، 2010.
37. مجيد الكرخي، موازنة الأداء واليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
38. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009.
39. محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
40. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون تاريخ.
41. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
42. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.
43. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003.
44. محمد محمود خطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
45. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل، الأردن، عمان، الطبعة الثانية، 2006.
46. مصطفى محمود أبو بكر، التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
47. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
48. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، الطبعة الأولى، 1991.
49. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.

قائمة المراجع

50. منير شاعر وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005.
51. مهدي محفوظ، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، لبنان، 2005.
52. ناصر داداي عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الافاق، الجزائر، 1991.
53. ناصر داداي عدون، تقنيات التسيير (التحليل المالي)، الجزء الأول، الدار المحمدية، الجزائر، 1990.
54. ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الاولى، 2004.
55. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
56. نعمة عباس الخفاجي، الإدارة الاستراتيجية المداخل والمفاهيم والعمليات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.
57. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مكتبة الجامعة، الشارقة، اسراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2009.
58. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
59. يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية (التحليل المالي في المؤسسات)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، مصر، 2012.
60. يوسف مامش، ناصر داداي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

✓ المجالات

1. الهام يجياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسة الصناعية - دراسة ميدانية بشركة الاسمنت (عين توتة) باتنة-مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة، 2007.
2. دغموش العربي، جغلاف ثلجة نوال، محاولة تقييم الضغط الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة.
3. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم "مجلة العلوم الإنسانية"، العدد الأول، نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة.

✓ المذكرات والرسائل

قائمة المراجع

1. بن مراد زينب، مساهمة مؤشرات القيمة المضافة في تقييم الاداء المالي لمؤسسة القطاع الخاص (دراسة حالة مؤسسة-NCA ROUIBA) خلال الفترة 2010-2013، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والسياسات التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
2. صابر عباسي، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
3. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة كوابل بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2002/2001.
4. عبد الغاني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
5. عمر تيمجغدين ادور، استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2013.
6. مبروكة حجار، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة، مذكرة ماجستير في علوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006/2005.
7. محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010.
8. مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التامين-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير-غير منشورة -كلية العلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2011.
9. مريزق أسماء، دور المراجعة الجبائية في تدنية العبء الضريبي، مذكرة ماستر في المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.
10. وردة بوسنة، التأثير الضريبي على مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية (دراسة سوناطراك سكيكدة)، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014/2013.
11. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

✓ المحاضرات والمطبوعات

1. محمد حمو، منور أوسرير، محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2009.

قائمة المراجع

2. عبد السلام بن جدو، المردودية الاقتصادية والمالية وتحليل المخاطر، محاضرات مقدمة في مقياس مالية المؤسسات، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012.
3. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، مصر، 2009.

✓ الملتقيات والمداخلات

1. كمال رزيق، بوعلام دحمون، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسة الاقتصادية واقع وافاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، أيام 29-30 نوفمبر.
2. باشوندة رفيق، داني كبير معاشو، تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي وأساليب التحريض الجبائي، ملتقى وطني حول السياسة الجبائية في الالفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، أيام 12/11 مارس 2004.
3. مداني بالغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلتة ضمن ملتقى الدولة حول النظام المحاسبي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية يومي 13 و14 ديسمبر 2001.

✓ المؤتمرات

1. عبد الغاني دادن، محمد الأمين كمامسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 09/08 مارس، 2008.

✓ مواقع الانترنت

1. www.saidalgroup.dz.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Patrice Vizzavona, Gestion Financière, Berti édition, 9ème édition, Algérie, 2004.
2. Daniel Bousard, états financiers et comptabilité, éditions chihab, édition sans édition, Algérie, 1995.
3. Richard Brealey et autres, Principes de gestion financière, Person éducation, 8^{ème} édition, France, 2006.
4. Pierre Paucher, Mesure de la performance financière de L'entreprise, Offices des publications universitaires, France, 1993.
5. Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, Finance d'entreprise (manuel et applications), Dunod, édition sans numéro, France, 1996.

قائمة المراجع

6. Hubert De La Bruslerie, Analyse financière (information financière et diagnostic), Dunod, 3^{ème}Édition, France, 2006.
7. Pierre Verni men, Finance d'entreprise, Dalloz, 9^{ème} édition, France, 2016.
8. Christian Zambotto, Exercices de gestion financière (finance d'entreprise), Dunod, 3^{ème} éditions, France, 2010.
9. Hervé Hutin, Toute La Finance D'Entreprise (En Pratique), édition d'organisation, 2^{ème} édition, France, 2003.
10. Jean- Michel dal veau, guide de la gestion financière des établissements sociaux et medico_sociaux d'undo, paris, 1999.
11. Bernard Martorty, Controule de gestion Sociale, Libraire Vuibert, Paris, 1999.
12. Peter Birch Sorensen, estimating effective tax rates on corporate income, Department of Economics, University of Copenhagen, November. 2008.
13. Christine Collette, Gestion Fiscale des Entreprises, Ellipse, Paris, 1998.

الملاحق

الملخص:

تعالج هذه المذكرة أثر العبء الضريبي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال القيام بممارسات مالية محاسبية بغية تحقيق الهدف المنشود، من الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2016، للوصول إلى نتائج سليمة كقاعدة تبنى عليها نتائج الدراسة.

ولهذا جاء موضوع دراستنا الذي نحاول من خلاله قياس هذا الأثر. خلصت الدراسة التطبيقية إلى أن الاعباء الضريبية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، رغم وجود عوامل أخرى واعباء تؤثر على مردوديتها.

ولوجود علاقة عكسية بين العبء الضريبي ومردودية المؤسسة تبين لنا ان العبء ضريبي يؤثر بشكل سلبي ومحدود على المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسات محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: العبء الضريبي، الأداء المالي، المردودية.

Résumé :

Cette étude adresse aborde l'impact de la charge fiscale sur la rentabilité d'une institution économique par des méthodes comptables et financières pour atteindre le but, de 2012 à 2016, de réaliser des résultats du son (sains) comme une base pour construire sur les résultats de l'étude

C'est pourquoi notre étude, par laquelle nous essayons de mesurer cet impact, a conclu que les charges fiscales sont très importantes aux institutions économiques, malgré l'existence d'autres facteurs et les fardeaux qui affectent leurs retours.

Une contre-relation entre la charge fiscale et la rentabilité de l'entreprise montre que la charge fiscale a un impact négatif et limité sur la rentabilité économique et financière des entreprises comme étude.

Mots-clés : charge fiscale, la performance financière, Rentabilité.